GENDER & ADOLESCENCE: GLOBAL EVIDENCE

سلسلة تقارير

التقييم النصفي

العنف الذي يواجهه المراهقين والمراهقات في الأردن

نتائج الدراسة النصفية لبرنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي (GAGE)

إليزابيث بريسلر مارشال، نيكولا جونز، سارة لوكنبيل، وفاء العمايرة، سارة الهويدي،
سارة بيرد، إيرين أوكلي، وماجدالينا هاريسون

نيسان، 2025

شكر و تقدير

يتقدم المؤلفون بالشكر الجزيل لفريق البحث النوعي في الأردن ممثلين في مايندسيت لمشاركتهم في جمع البيانات النوعية، بما في ذلك: وفاء عمايرة، قاسم الشريف، تغريد العبادي وفيصل الشمري.

كما نتقدم بالشكر لكاثرين أونيل لدعمها التحريري، وجوجوه فال سي للتنسيق والتصميم، وأوتافيا باستا لتصميم الرسوم البيانية، وكريستين خوري لدعمها تنسيق المنشورات، وبسام أبو حمد ورياض دياب لمراجعتهما الدقيقة.

وأخيرًا، نتقدم بالشكر لجميع المراهقين/ ات والشباب ومقدمي الرعاية ومقدمي الخدمات والخبراء الذين شاركوا في البحث، والذين شاركوا بأفكارهم القيّمة حول تجارب المراهقين والمراهقات في الأردن.

الاقتباس المقترح

بريسلر-مارشال، ي.، جونز، ن.، لوكنبيل، س.، العمايرة، و.، الهويدي، س.، بيرد، س.، أوكلي، إ.، وهاريسون، م. (2025) العنف المبني على العمر والنوع الاجتماعي الذي يواجهه المراهقين/ ات والشباب في الأردن: نتائج من أدلة الدراسة النصفية لـبرنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي. تقرير. لندن: النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي.

فهرس المحتويات

المقدمة 1

المنهجية والإجراءات 7

أدوات جمع البيانات 7

الاستنتاجات والتوصيات 19

المراجع 21

الأشكال

الشكل 1: الإطار المفاهيمي لـبرنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي 6

الشكل 2: عدد المتعرضين للعنف على يد مقدم الرعاية أو شخص بالغ آخر في منزل الاسرة خلال العام الماضي 9

الشكل 3: التوزيع النسبي للناجين من العنف وفقا لتحدثهم عن تعرضهم للعنف في المنزل في السابق لأي شخص 10

الشكل 4: التوزيع النسبي للمراهقين المسجلين الذين تعرضوا للعقاب البدني من قبل المعلم في العام الماضي،، حسب الجنس وبالنسبة للأولاد حسب الجنسية والموقع 11

الشكل 5: التوزيع النسبي للمراهقين الذين تعرضوا للعنف من قبل أقرانهم في العام الماضي 12

الشكل 6: التوزيع النسبي لمؤشرات سلامة الجسم، حسب حالة الإعاقة 12

الشكل 7: نسبة البالغين/ ات في مقتبل العمر الذين يتطلعون إلى العمل الحرفي أو المهني 13

الشكل 8: التدني في نسبة التعرض لعنف الأقران بالمقارنة بين دراسة خط الأساس والدراسة النصفية بين الشباب 13

الشكل 9: التوزيع النسبي للمراهقين والمراهقات وفقا لاجاباتهم حول شعورهم بالأمان في مجتمعهم ليلا. 13

الشكل 10: التوزيع انسبي للمراهقين والمراهقات وفقا لسنهم وقت الزواج 15

الشكل 11: التوزيع النسبي للمراهقين والمراهقات الذي اتفقوا مع مع العبارة "يجب على المرأة أن تطيع زوجها في كل شيء" 16

الشكل 12: التوزيع النسبي للمراهقين والمراهقات الذين اتفقوا مع العبارة "استخدام الرجل للعنف ضد زوجته أمر خاص ولا ينبغي مناقشته خارج المنزل" (15 سنة فأكثر فقط) 17

الجداول

الجدول 1: عينة البحث الكمي للدراسة النصفية لبرنامج GAGE 8

الجدول 2: العينة الكمية للدراسة النصفية لبرنامج GAGE 8

الجدول 3: عينة البحث التشاركي النوعي لبرنامج GAGE 8

الجدول 4: التوزيع النسبي للمراهقين والمراهقات الذين اتفقوا مع العبارة "من المقبول أن يضرب الرجل زوجته لتعديل سلوكها" (15 سنة فأكثر فقط) 16

الصناديق

الصندوق 1: الإعاقة تزيد من خطر تعرض المراهقين للعنف 12

المقدمة

إن حق المراهقين والمراهقات بالتمتع بالسلامة الجسدية والتحرر من العنف هو جوهر أجندة التنمية المستدامة لعام 2030. وهو يظهر في اثنين من أهداف التنمية المستدامة 16: و5 (الأمم المتحدة، 2024). يدعو الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، السلام والعدالة، إلى إنهاء جميع أشكال سوء المعاملة والعنف ضد الأطفال، والحد من جميع أشكال العنف، وتعزيز سيادة القانون. ويدعو الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المساواة بين الجنسين، إلى القضاء على تزويج من هم دون سن 18 سنة وجميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء. وعلى الرغم من أن الأردن من الدول الموقعة على أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها ليست في الوقت الحالي على المسار الصحيح لتحقيق أي من الهدفين وفقا لما ورد لدى (ساكس وآخرون، 2023). في الواقع، تشير الأدلة إلى أن المراهقين/ات في الأردن ما زالوا معرضين لأخطار كبيرة ناتجة عن أشكال متعددة من العنف على أيدي مقدمي الرعاية (أولياء الأمور) والمعلمين والأقران - وبالنسبة للفتيات والمراهقين – من قبل الأزواج (صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (NCFA) 2021؛ دائرة الإحصاءات العامة (DOS)و2024، ICF.

يهدف هذا التقرير، الذي يعتمد على بيانات الدراسة النصفية مختلطة الأساليب التي تم جمعها في عامي 2022 و 2023 من خلال برنامج أبحاث النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي (GAGE)، إلى دعم الجهود الوطنية مثل قانون الحماية من العنف الاسري 2017، وقانون حقوق الطفل 2022، ودليل زواج من هم دون سن 18 سنة، والجهود الدولية لتحسين السلامة الجسدية للمراهقين والمراهقات في الأردن. ودعم وتعزيز الأدلة العملية والأرقام والبيانات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والذي يواجه المراهقين والمراهقات في الأردن، وتوفير بيانات واحصائيات محدثة تدعم آليات صنع القرار والسياسات في هذا المجال. إلى جانب تقديم صورة أكثر عمقا حول وعي المراهقين والمراهقات حول العنف الواقع عليهم من منظور النوع الاجتماعي.

الملخص التنفيذي

يعتمد هذا التقرير على بيانات تم جمعها بأساليب البحث متعددة المنهجية في أواخر عام 2022 وأوائل عام 2023 من قبل برنامج البحث "النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي" (GAGE). ويهدف إلى دعم الجهود الوطنية والدولية لتحسين السلامة لدى الشباب في الأردن. يركز هذا التقرير على القدرات المتعلقة بالسلامة الجسدية والتحرر من العنف. إلى جانب تسليطه الضوء على العنف في المنزل والمدرسة، وعنف الأقران والمراهقين الأكبر سنا، والتحرش الجنسي، وتزويج من هم دون سن 18 سنة، والعنف الواقع من الزوج على الزوجة، ودعم الناجين من العنف.

تشمل عيّنة هذا البحث ما يقرب من 3000 مراهق وشاب بالغ - معظمهم من اللاجئين ممن يحملون جنسيات غير اردنية، واولئك الذين يعيشون ايضا في في مخيم جرش إلى جانب الأردنيين ممن يعيشون في المناطق `ذات الخصوصية التنموية.. تؤكد نتائجنا أن الشباب في الأردن لديهم وصول غير متكافئ إلى الخمات والمعلومات الخاصة بسلامة الجسد والحرية من العنف القائم على العمر والجنس، مع وجود تفاوتات كبيرة غالبًا بين المراهقين ، وبين الإناث والذكور، وبين الجنسيات، وبين السوريين الذين يعيشون في مواقع مختلفة، وبحسب حالة الإعاقة.

على سبيل المثال، تظل الفتيات والفتيان المراهقون، وخاصة ذوي الإعاقة، معرضين لخطر كبير من العنف في المنزل، حيث مازال يعتقد البعض بأن العقوبة البدنية ضرورية لتربية الأطفال بشكل صحيح. كما يتعرض الفتيان المراهقون لخطر كبير من العقوبة البدنية على أيدي المعلمين. إن العنف قد يكون شديداً ويشكل عاملاً رئيسياً في دفع المراهقين إلى ترك المدرسة. ويتعرض المراهقون والشباب وخاصة أولئك الذين يعيشون في مجتمعات مستضيفة، وأولئك من ذوي الإعاقة، للعنف بين أقرانهم بانتظام. وقد تغيرت طبيعة هذا العنف في السنوات الأخيرة مع نمو المراهقين. فبالنسبة للفتيان والشباب، أصبح العنف الجسدي أكثر انتشارًا وهنالك اعتقاد لدى بعض الفتيات بأن الزواج قد يحميهن من التحرش الجنسي، كذلك فإن الفتيات المراهقات، وخاصة الفتيات السوريات، معرضات

فتاة فلسطينية تبلغ من العمر 13 عامًا تتعرض للتنمر بسبب [illegible] ساعة أذن © نتالي بيرترامز/GAGE 2024

لخطر الزواج المبكر، وتوافق الفتيات عموماً بأن والديهن يقنعنهن بأن الزواج هو في مصلحتهن.. ويعتقد معظم الشباب أن الزوجات مدينات لأزواجهن بالطاعة الكاملة، ويشعر العديد من الشباب بأن لديهم الحق في السيطرة على زوجاتهم بالعنف. ويختتم التقرير بتوصيات مفصلة للسياسات والبرامج الرامية إلى تحسين سلامة الشباب الجسدية.

وقد كان من بين أهم ما أوصى به هذه الدراسة التقييمية:

معالجة العنف في المنزل:

- توسيع نطاق دورات تعليم لأولياء الأمور (بما في ذلك في مراكز مكاني) التي تدرس استراتيجيات التربية البديلة وتتناول الدورات العنف بين الإخوة ومن كلا الجنسين، وخاصة عنف الإخوة الأكبر سناً تجاه أخواتهم الأصغر سناً. لتحسين التواصل مع الآباء، من الممكن ايجاد شراكة بين مراكز مكاني مع المؤسسات الدينية لاستهداف الاباء في المساجد.
- تزويد أولياء الأمور ببرامج تخفيف التوتر التي تتضمن الاهتمام بالتربية الوالدية للمراهقين والمراهقات وكيف تؤثر هذه الاختلافات على مستويات التوتر لدى الآباء وردود أفعالهم تجاه التوتر. استهداف آباء المراهقين/ات ذوي الإعاقة بشكل استباقي، نظراً لمستويات التوتر العالية لديهم في كثير من الأحيان.
- رفع وعي المراهقين/ات بحقوقهم وكيفية الإبلاغ عن أشكال مختلفة من العنف، من خلال مراكز مكاني وغيرها من البرامج المجتمعية وكذلك في المدارس.
- تدريب المعلمين/ات والمرشدين في المدارس ومقدمي الرعاية الصحية على كيفية التعرف على علامات إساءة معاملة الأطفال، ومتى وكيف يجب عليهم الاستعانة بخدمات الحماية. و ذلك تماشياً مع التشريعات النافذة مثل قانون الحماية من العنف الاسري الذي يلزم مقدمي خدمات التعليم والصحة بالإبلاغ عن حالات إساءة معاملة الأطفال المشتبه بها،
- تحسين الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية للحد من مستويات التوتر في الأسرة، واستهداف المراهقين/ات ذوي الإعاقة بشكل استباقي وتحديد مستويات الاستفادة لتشمل التكاليف الإضافية المرتبطة بالإعاقة حسب الضرورة.
- استخدام وسائل الإعلام والتواصل المختلفة لتشجيع المراهقين واوالمراهقين الذين يتعرضون للعنف في المنزل على طلب المساعدة.
- إنشاء خطوط ساخنة يمكن الوصول إليها بشكل يحافظ على السرية عبر الهاتف والإنترنت، حتى يتمكن أولئك الذين يتعرضون للعنف من الوصول إلى الدعم والمعلومات في الأوقات والأماكن التي تناسبهم بشكل أفضل. والتأكد من أن المستجيبين لديهم تدريب على مخاطر السلامة الجسمية الخاصة بالإعاقة.

معالجة العنف الممارس من قبل مقدمي الخدمات التعليمية:

- توفير تدريب منتظم للمعلمين/ات حول كيفية التحكم في الفصول الدراسية باستخدام استراتيجيات الانضباط غير العنيفة. والتأكد من أن هذا التدريب يتضمن مكونًا حول الإدماج والتكامل وعدم التمييز تجاه المراهقين/ات ذوي الإعاقة.
- تطوير ومراقبة أنظمة المساءلة التي تسمح للطلاب وأولياء الأمور بشكل يحافظ على السرية بالإبلاغ عن المعلمين العنيفين، ومديري المدارس الذين يفشلون في التصرف بناءً على مثل هذه التقارير.

معالجة العنف بين الأقران:

- الاستمرار في وتوسيع نطاق البرامج للمراهقين/ات - في مراكز مكاني وغيرها من الأماكن المجتمعية - بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي بين الأعراق والجنسيات وكذلك الحد من وصمة العار المرتبطة بالإعاقة. يجب أن تعالج البرامج بشكل استباقي جميع أشكال العنف في المجتمع وتضمن أن يعرف المراهقين/ات كيفية تجنب العنف والحد منه والإبلاغ عنه.
- تطوير وتوسيع نطاق البرامج للفتيان والمراهقين، ربما باستخدام مرشدين وموجهين من الأقران، بهدف دعم تبني مفاهيم وممارسات الذكورة غير العنيفة. مع ربط ذلك بزيادة الوصول إلى المساحات والفرص الترفيهية، بما في ذلك التي يمكن استخدامها في المساء (مثل ملاعب كرة القدم المضاءة).
- تزويد أولياء الأمور بدورات تعليمية حول تربية الأبناء ، وكذلك كيفية دعم الأطفال ليصبحوا مقاومين للتنمر.
- تزويد المعلمين بالتدريب حول كيفية منع ومعالجة التنمر في المدرسة.
- التعاون مع المؤسسات الأمنية ، وتنفيذ البرامج الهادفة إل توطيد وتعزيز العلاقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأمنية.
- استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية وحملات وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع الإبلاغ عن العنف، وخاصة في مجتمعات اللجوء (على سبيل المثال، السوريين الذين يعيشون في تجمعات الخيام غير رسمية).

معالجة التحرش الجنسي:

- أكدت النتائج على مواجهة المراهقات ضمن عينة الدراسة للتحرش من قبل المراهقين خلال الذهاب من وإلى المدرسة، وعليه توصي الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى الحد من مواجهة المراهقات ومن كافة الفئات العمرية لهذه التحديات لتمكينهن من الوصول إلى المدرسة دون الشعور بالخوف.مثل تعزيز المراقبة حول المدارس.
- تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية مواجهة التحرش باستخدام ا للحيلولة دون تعرض المراهقات للآثار السلبية المترتبة على التحرش.
- تعزيز المفاهيم الإيجابية لدى المراهقين الذكور وتوعيتهم بالمخاطر المترتبة على التحرش.
- معالجة مشكلة زواج من هم دون سن 18 سنة:
- استخدام كافة التدابير اللازمة للحد من تسرب الفتيات من المدارس ، بما في ذلك عقد جلسات توعية للفتيات وأولياء أمورهن، وزيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي (وتطبيق قانون التعليم الإلزامي)، ودعم الدروس الخصوصية، وبدلات النقل، والتحويلات النقدية.والتشدد في تطبيق الفقرة ب من المادة 15 من قانون حقوق الطفل " يلتزم والدا الطفل أو الشخص الموكل برعايته بإلحاقه بالتعليم الإلزامي وفقاً للتشريعات ذات العلاقة."
- توفير برامج تمكين تركز على الفتيات، وتعلمهن حقوقهن، وترفع من تطلعاتهن، وتعزز أصواتهن وقدرتهن على ابداء الرأي، وتشجعهن على الإبلاغ وطلب المساعدة (عندما يحتجن ذلك).
- مواصلة الجهود مع الفتيات المراهقات وأولياء أمورهن وأولياء أمور المراهقين والفتيان في مراكز ومدارس "مكاني" ومن خلال المنظمات غير الحكومية الأخرى والمؤسسات الدينية لرفع مستوى الوعي بمخاطر الزواج المبكر ومزايا زواج البالغين.

معالجة عنف الزوجين:

- توفير برامج (ربما في المؤسسات الدينية) للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثًا تهدف إلى تعليم مهارات الاتصال،والمسؤوليات الزوجية إماكن آليات طلب المساعدة عند الحاجة.
- تعميم الدورات التدريبية للمقبلين على الزواج ، وتطوير وتوسيع نطاق البرامج للزوجات الشابات، وتسهيل عملية وصولهن إلى هذه الدورات التدريبية.
- تطوير وتوسيع نطاق البرامج للأزواج وخاصة المتزوجين حديثا بهدف تعزيز الذكورة الإيجابية ؛ ويمكن جعل هذا أكثر قبولًا من خلال التركيز على مواضيع مثل الأبوة.
- ضمان توعية الآباء (من خلال دورات تعليم الأبوة وحملات وسائل الإعلام والوسائط الاجتماعية) حول دورهم في حماية بناتهم، ومساندتهن في حياتهن ما بعد الزوج.
- إنشاء خطوط ساخنة يمكن الوصول إليها بشكل يحافظ على السرية عبر الهاتف والإنترنت، حتى يتمكن أولئك الذين يعانون من العنف من الوصول إلى الدعم والمعلومات في الأوقات والأماكن التي تناسبهم بشكل أفضل. زيادة الوعي بهذه الخدمات في العيادات الصحية ومراكز التعليم الديني وغيرها من الأماكن التي تزورها النساء بشكل متكرر.
- توسيع نطاق الخدمات الطبية والقانونية والنفسية الاجتماعية للناجين من العنف، والعمل على الحد من الوصمة والعار المتعلقة بالطلاق.
- استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية وحملات وسائل التواصل الاجتماعي للحد من العنف الواقع بين الزوجين.

السياق في الأردن

يُعد الأردن من الدول الفتية سكانا حيث تقدر نسبة السكان مادون الثامنة عشر من العمر بأكثر من 40% من السكان أي مايزيد عن 4.221 مليون طفل بحسب تقديرات دائرة الاحصاءات العامة 2020 والدراسة الوطنية حول العنف ضد الاطفال في الاردن 2019-2020. أشارت دراسة مسحية أجريت من قبل اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2019-2020) أن أكثر من نصف الأطفال (55%) الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و17 عامًا في عينة ممثله على المستوى الوطني اعترفوا بأنهم تعرضوا للعنف الجسدي في العام الماضي. كان المراهقين الذكور أكثر عرضة للإبلاغ عن تعرضهم للعنف الجسدي مقارنة بالفتيات (60% مقابل 50%). وفي نفس العينة، وربما بسبب قلة الإبلاغ، كانت المعدلات المبلغ عنها أقل بين المراهقين/ات من غير الأردنيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين (50%) والمراهقين/ات ذوي الإعاقة (42%) مما كانت عليه في العينة الخاصة بهذه الدراسة.

وأفاد المراهقين/ات أن مرتكبي العنف الجسدي الأكثر شيوعًا هم آباؤهم وإخوتهم وأقرانهم ومعلموهم. ونظرًا للمعايير الثقافية التي "تعتبر العنف أمرًا طبيعيًا وتُبرر العنف ضد الأطفال عند استخدامه لأغراض تأديبية"، فإن الآباء لا يعارضون ما أفاد به الأطفال (المرجع نفسه: 39). اعترف ثلاثة أرباع (74٪) من الآباء الذين شملهم الاستطلاع أنهم استخدموا العنف الجسدي كشكل من أشكال التأديب. وأفاد المراهقين/ات ومقدمو الرعاية على حد سواء أن العنف الجسدي يقل مع تقدم العمر، حيث يكون المراهقون أقل عرضة لخطر التعرض للعنف من الأطفال الأصغر سناً.

أم سورية تبلغ من العمر 20 عامًا ولديها أربعة أطفال - لا يسمح لها بمغادرة منزلها مع زوجها وأطفالها © نقالي بيرقدار/ GAGE 2024

العنف النفسي شائع أيضًا. أفاد (58%) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و17 عامًا أنهم تعرضوا للعنف النفسي مرة واحدة على الأقل في حياتهم، وغالبًا ما يتم الإبلاغ عن أقرانهم وإخوتهم وأولياء أمورهم والمدرسين باعتبارهم المعتدين عليهم. اعترف ثلثا (65٪) مقدمي الرعاية الذين شملهم الاستطلاع أنهم استخدموا العنف العاطفي ضد أطفالهم. مع العلم أن التعرض للغة البذيئة تم تصنيفه على أنه اعتداء جنسي، أفاد (27%) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و17 عامًا أنهم تعرضوا للعنف الجنسي مرة واحدة على الأقل في حياتهم. كان المراهقين أكثر عرضة من المراهقات للإبلاغ عن إجبارهم على مشاهدة الصور الجنسية (6% مقابل 4%)؛ كانت المراهقات أكثر عرضة من المراهقين للإبلاغ عن لمس مناطق حساسة (4٪ مقابل 2٪). (المرجع نفسه: 39).

كما وجد مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن (JPFHS and ICF, 2023) ارتفاع معدلات أشكال العنف المتعددة ضد المراهقين/ات. معدلات التربية العنيفة (التأديب) أعلى حتى من تلك التي أبلغت عنها اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة. بناءً على إفادة مقدمي الرعاية (أولياء الأمور)، تعرض 78% من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14 عامًا إلى أساليب تأديب عنيف في الشهر السابق للاستطلاع، وتعرض 11% لعقوبات بدنية شديدة (JPHFS and ICF, 2023).

. على الرغم من الإنجازات التي حققها الأردن مؤخرا ، إلا أن معدلات زواج امن هم دون سن 18 ما زالت مرتفعة أيضاً، خاصة بين المراهقات من جنسيات غير أردنية. ووجد الاستطلاع أن من بين الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا، تزوج 20% من غير من جنسيات غير أردنية و8% من الأردنيين/ات قبل سن 18 عامًا. (DOS and ICF, 2023) من المرجح جدًا أن تتعرض الزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-17 سنة لعنف الزوج. وجد مسح السكان والصحة الأسرية 2023 في الأردن أن 17% من النساء في مقتبل العمر (20-24 عام) ، تعرضن للعنف من الزوج في اخر 12 شهر السابقة للمسح. أفادت دراسة المجلس الأعلى للسكان وآخرون (2022) أنه من بين الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا، فإن اللاتي تزوجن قبل سن 18 عامًا كُن أكثر عرضة للتعرض لجميع أشكال عنف الزوج من أولئك اللاتي تزوجن فوق سنة 18 عامًا. على سبيل المثال، تعرضت 23% من الإناث اللاتي تزوجن في سن دون 18 سنة للعنف الجسدي على أيدي أزواجهن، مقابل 8% من اللاتي تزوجن فوق سن 18 عامًا. كما كانت الإناث اللاتي تزوجن دون سن 18 سنة أكثر عرضة من أقرانهن اللاتي فوق سن 18 عامًا للتعرض للعنف من أمهات الأزواج (21% مقابل 8%)، ومن قبل أخت الزوج (15% مقابل 5%)، ومن قبل والد وأخ الزوج (5% مقابل 2%) (المرجع نفسه). ومن النادر أن تطلب النساء المساعدة في حال تعرضهن للعنف.حيث وجد مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2023 أن 43% من الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا اللاتي تعرضن للعنف لم يخبرن أحدًا أبدًا ولم يطلبن أي مساعدة. (DOS ICF, 2019; انظر أيضًا المجلس الاعلى للسكان 2020). يُنظر إلى عنف الزوج من قبل المراهقين والمراهقات الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عامًا على أنه مبرر، حيث أفاد ما يقرب من ثلثي المراهقين (66٪) والمراهقات المتزوجات (46٪) أنه مبرر لسبب ما على الأقل (DOS and ICF, 2019; انظر أيضًا المجلس الأعلى للسكان 2020).

التشريعات والسياسات الوطنية الناظمة لزواج من هم دون سن الثامن عشرة في الأردن

يقصد بكلمة الطفل كل من لم يكمل الثامنة عشرة، وقد كفل الدستور الأردني للطفل الحماية في المادة السادسة منه، وعلى الرغم من ذلك لم يرد في أي تشريع أردني لتعريف مصطلح زواج من هم دون سن الثامنة عشر، إلا أنه ومن الممكن تعريفه بأن عقد زواج يكون أحد الزوجين أو كلاهما قد بلغ السادسة عشرة سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشر. إلا أنه ومن الممكن تعريفه بأن عقد زواج يكون أحد الزوجين أو كلاهما قد بلغ السادسة عشرة سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة، بمعنى أن يكون أحدهما أو كلاهما ضمن الفئة العمرية (16-18) وهو استثناء على شرط أهلية الزواج بأن يكون كلا الخاطبين عاقلين وأن يتم كل منهما الثامنة عشرة سنة شمسية من عمره. حيث نصت الفقرة (ب) من المادة العاشرة من قانون الأحوال الشخصية رقم (17) لسنة 2019 على أنه "يجوز للقاضي وبموافقة قاضي القضاة أن يأذن في حالات خاصة بزواج من أكمل الخامسة عشرة سنة شمسية من عمرة وفقا لتعليمات يصدرها لهذه الغاية إذا كان في زواجه ضرورة تقتضيها المصلحة، ويكتسب من تزوج وفقا ذلك أهلية كاملة في كل ما له علاقة بالزواج والفرقة و أثارهما". فعندما ينعقد عقد الزواج الصحيح المتحقق والمستوفى جميع أركانه وشروط صحته، ويترتب عليه آثار تتمثل بحقوق الزوجين وهذا ما نصت عليه المادة (92) من قانون الأحوال السخصية التي جاء بها "يكون عقد الزواج صحيحا إذا توفرت فيه أركانه وسائر شروط صحته". وأكدت المادة (*32*) من القانون ذاته أنه" إذا وقع العقد صحيحا ترتبت عليه آثاره منذ انعقاده". ومن أهم الحقوق المترتبة علي الزواج هو الإنفاق على الزوجة و وجوب المهر المعجل والمؤجل"، وتأمين المسكن الشرعي.

وبموجب هذه المادة يتمتع كلا الزوجين اللذان يقل عمرهما عن الثامنة عشرة بالأهلية الكاملة بالزواج والفرقة ما يترتب عليهما من آثار، في حين لا يتمتعان بالأهلية لممارسة حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية وفقا لما حددته المادة (43) من القانون المدني بأن سن الرشد هي ثمانية عشرة سنة شمسية كاملة، كالحق في إقامة الدعاوى المدنية والحصول على تمويل والحق في التملك والحصول على رخصة قيادة والحصول على جواز سفر أو هوية أحوال مدنية واستخراج دفتر عائلة إلا بوافقة ولي أمرهما، كما لا يمكن للزوجين العمل سواء بوظائف عامة أو في القطاع الخاص إلا ضمن اشتراطات خاصة".

وبموجب الفقرة (ب) من المادة (10) المذكورة أعلاه صدرت تعليمات بمنح الإذن بالزواج لمن أكمل الخامسة عشر سنة شمسية من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة رقم (1) لسنة 2017م، إذ نصت المادة (3) من التعليمات على أنه "يجوز للقاضي أن يأذن بزواج من أكمل الخامسة عشرة من عمرة ولم يكمل الثامنة عشرة من عمرة إذا كان في زواجه ضرورة تقتضيها ذلك."

ونصت المادة (4) من التعليمات المذكورة على أنه: يجب على المحكمة مراعاة ما يلي لغايات منح الإذن بالزواج:

أ. أن يكون الخاطب كفوا للمخطوبة وفق لأحكام المادة 21 من القانون.
ب. أن يتحقق القاضي من الرضا والاختيار.
ج. أن تتحقق المحكمة من الضرورة التي تقتضيها المحكمة وما تضمنه من تحقيق منفعة أو درء مفسدة وبما تراه مناسباً.
د. أن لا يتجاوز فارق السن بين الطرفين 15 عاماً. هـ أن لا يكون الخاطب متزوجاً.
و. أن لا يكون الزواج سببا في الانقطاع عن التعليم المدرسي.
س. اثبات مقدرة الخاطب على الانفاق ودفع المهر وتهيئة بيت الزوجية.

في حين أكدت المادة (7) من التعليمات المذكورة أنه على المحكمة افهام المخطوبة حقها في اشتراط أي شرط يتحقق لها به مصلحة وفقاً لأحكام القانون وتضمين أية شروط ترغب بها في حجة الإذن عند إصدارها ونصت المادة (1/8) أيضاً على ضرورة إبراز الخاطبين شهادة تثبت اجتيازهما لدورة المقبلين على الزواج التي تنظمها الدائرة أو أي جهة يعتمدها قاضي القضاة، في حين أكد المادة (9) على أن للمحكمة حق احالة أي طلب للزواج لمن دون الثامنة عشرة سنة إلى مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري لدراسة الحالة المحالة إليه وتزويد المحكمة برأيه فيها.

الخطط والاستراتيجيات الوطنية

- الاستراتيجيات الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية للأعوام (2020–2030) والتي اطلقها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة والتي ترتبط أهدافها وغاياتها ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية المستدامة 2030 وخصوصا الهدف الثالث المتعلق بالصحة والرفاه.
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات دراسة " زواج القاصرات" للحد من زواجمن هم دون سن الثامنة عشر في الأردن للأعوام (2020–2024)، والتي أطلقها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والتي تهدف إلى توحيد الجهود الوطنية للحد من زواج من هم دون سن 18 سنة وإيجاد بيئة داعمة من خلال النتائج الثلاث وهي: 1) تشريعات داعمة للحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشرة. 2) خدمات صحية ونفسية لدعم الحالات المتأثرة سلبا وتنفيذ برامج للحد من زواج من هم دون سن الثامنة عشرة، 3) تغيير إيجابي في معتقدات وسلوكيات أفراد المجتمع تجاه موضوع زواج من هم دون سن الثامنة عشرة.
- الاستراتيجية الوطنية للسكان (2012-2023) والتي أطلقها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام (2019-2025) والتي أطلقتها وزارة الشباب وتضمنت محورا خاصة بالشباب والصحة والنشاط البدني والذي يعنى ببناء قدرات الشباب في مجال المهارات الحياتية وقد تم ربط مؤشر أداء هذا المحور بخفض نسبة زواج من هم دون سن الثامنة عسرة إلا أنه ولغاية الآن لم يرصد أية مبادرات تنفيذية لهذه الاستراتيجية.
- الاستراتيجية الوطنية للمراة (2020-2025) والتي أطلقتها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين واللجنة لاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. أكدت في الهدف الاستراتيجي الأول منها على تعزيز وصول النساء والفتيات لحقوقهن الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحرية في مجتمع خال من التمييز المبني على أساسا النوع الاجتماعي وأكدت على أهمية توفير برامج وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع. (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2024).

الإطار المفاهيمي

استناداً إلى قاعدة الأدلة الخاصة حول رفاهية المراهقين/ات وتنميتهم وتطورهم، يتخذ الإطار المفاهيمي لـ GAGE نهجاً شاملاً يركز على الترابط بين ما يسمى بـ "القدرات واستراتيجيات التغيير والسياقات '3 Cs' -" وذلك بهدف فهم وتحديد ما يُجدي ويفيد لدعم تطور المراهقين/ات وتمكينهم في الوقت الحاضر وفي المستقبل (انظر الشكل 1). يعتمد هذا الإطار على المكونات الثلاثة لنهج باوسون وتيلي (1997) في التقييم، والذي يسلط الضوء على أهمية النتائج والآليات السببية والسياقات، على الرغم من أننا نصممه ليتناسب مع مع التحديات المرتبطة في فهم ما يُجد ي ويفيد لتحسين قدرات المراهقين/ات.

تُعد نتائج القدرات بمثابة المكون الأول في إطارنا المفاهيمي. وقد دافع عن هذ الإطار المفاهيمي أمارتياسين (1985، 2004) وتم تحسينه، وموائمته للكشف عن ديناميكيات النوع الاجتماعي المعقدة على مستوى الأسرة والمجتمع من قبل مارثا نوسباوم (2011) ونائلة كبير (2003)، وقد تطور نهج القدرات باعتباره إطارًا معياريًا واسعًا يستكشف أنواع الأصول (الاقتصادية والإنسانية والسياسية والعاطفية والاجتماعية) التي تعزز قدرات الأفراد للوصول إلى مسارات قيمة فيما يتعلق بأفعالهم ووجودهم. وفي جوهرها يكمن الشعور بالكفاءة والقوة الهادفة: فهو يتجاوز التركيز على مجموعة ثابتة من الأصول الخارجية، بدلا من التركيز على الاستثمار في مهارات الفرد وقدرته على ابداء الرأي والتعبير عن مواقفه. والأهم من ذلك، أن هذا النهج يمكن أن يشمل الاستثمارات ذات الصلة في المراهقين/ات ذوي المسارات المتنوعة، بما في ذلك "الذين يصعب الوصول إليهم" مثل أولئك ذوي الإعاقة أو الفتيات اللاتي أصبحن أمهات. على الرغم من أن إطار برنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي، يغطي ست قدرات أساسية وفقا لما هو موضح في الشكل إعلاه.

أما بالنسبة للمكون الثاني لإطارنا المفاهيمي فيتمثل بتأثيرات السياق إلى حد كبير. حيث يضع إطار عملنا القدرات الثلاثة '3 Cs' – المراهقين والمراهقات في مكانة اجتماعية وبيئية؛ إذ يوضح أن للمراهقين /ات احتياجات وقيود مختلفة في أوقات مختلفة من دورة الحياة فقط، أنما تختلف هذه الاحتياجات والقيود في السياقات التي يعيشون فيها على مستوى الإسرة والمجتمع والدولة والمستوى العالمي. وفيما يخص السلامة الجسدية والحماية من العنف، تُعد السياقات

عائلة سورية تعيش في مخيم غير رسمي في الأردن © نيال بيرنراغ/GAGE 2021

الشكل 1: الإطار المفاهيمي لـبرنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي

الثقافية والمعايير الجندرية الراسخة من العوامل الرئيسية التي تحدد احتياجات المراهقين/ات وتقيدها.

يُحدد المكون الثالث في إطارنا المفاهيمي - استراتيجيات التغيير - ويركد على أن واقع سياقات المراهقين والمراهقات لن تشكل المسارات التي يطورون من خلالها قدراتهم فحسب، بل ستُحدد أيضًا استراتيجيات التغيير المتاحة لهم لتحسين وضعهم وقدراتهم. يؤكد نهجنا البيئي الايكولوجي[1] على أنه لغايات تعزيز التغيير في قدرات المراهقين ورفاههم الشامل ، يجب أن تستثمر استراتيجيات التغيير المحتملة في وقت واحد في نُهج التدخل المتكامل على مستويات مختلفة، وإعداد السياسات والبرامج التي تدعم المراهقين والمراهقات وأسرهم ومجتمعاتهم معًا. بينما نعمل أيضًا على إحداث التغيير على مستوى الأنظمة. ويختتم التقرير باقتراحاتنا حول طبيعة التدخلات التي يمكن أن تدعم بشكل أفضل السلامة الجسدية للمراهقين والمراهقات في الأردن.

المنهجية والإجراءات

يعتمد هذا التقرير على بيانات تم الحصول عليها من أدوات جمع بيانات متنوعة بين كمية ونوعية، تم جمعها في الأردن في عامي 2022 و2023 من عينة دراسة خط الأساس (Baseline) للبحث في 2018-2019 والتي اشملت على المراهقين/ات من الأسر الاكثر حاجة ضمن فئتين (تتراوح أعمارهم بين 10-12 سنة و15-17 سنة)، مع زيادة مقصودة في العينة من المراهقين/ات ذوي الإعاقة وأولئك الذين تزوجوا وهم دون 18 عاما. تألفت عينة الدراسة الأساسية للبحث الكمي من 4,095 مراهقًا من خمس محافظات: عمان، إربد، جرش، المفرق والزرقاء.

أما الدراسة النصفية والتي نفذت بين عامي 2022 و2023 التي نفذها برنامج GAGE فقد بلغ حجم العينة الكلي 2,923 شابًا - وقد بلغ معدل المتابعة لأفراد العينة الذين شاركوا في الدراسة في مراحل الدراسة السابقة بنسبة 71% مقارنة بعينة دراسة خط الأساس (Baseline) (انظر الجدول 1). ومن بين هؤلاء، ما يزيد قليلاً عن الثلثين من اللاجئين السوريين (2,145)؛ عاش معظم اللاجئين السوريين المشاركين والمشاركات (56%) في المجتمعات المستضيفة بإستمرار منذ فترة عينة خط الأساس (1,195) (Baseline). و يعيش ما يقرب من 27% من المشاركين والمشاركات السوريين (595) في مخيمات اللاجئين التي تديرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) منذ إجراء الدراسة ، بينما يعيش 12% (257) في تجمعات الخيم غير الرسمية في أي وقت منذ عمل دراسة خط الأساس (Baseline).

انتقل (98، أو 5%) من اللاجئين السوريين بين المجتمعات المستضيفة والمخيمات في الفترة ما بين خطة الأساس (Baseline) و الدراسة النصفية.[2] أما باقي عينة الدراسة النصفية فهم أردنيون (457)، وفلسطينيون (272)، ومجموعة صغيرة من الأفراد (49) الذين تم تحديدهم على أنهم جنسية أخرى (يشار إليها بـ "أخرى"). و يعيش جميع الفلسطينيين تقريبًا في عينة GAGE في مخيم جرش؛ نظرًا لحجم العينة، لا يتم تضمين مجموعة الجنسية "الأخرى" في المقارنات حسب الجنسية، ولكنها مدرجة في جميع تصنيفات المجموعات الديموغرافية الأخرى، مثل الجنس والفئة العمرية.

كان أكثر من نصف عينة الدراسة النصفية من الإناث. وعلى الرغم من أن العينة كانت مقسمة بالتساوي تقريبًا بين الفئتين العمريتين، إلا أن المراهقين/ات في الفئة العمرية (15-17) سنة كانوا أكثر عرضة من المراهقين/ات في الفئة العمرية (10-12) سنة لتسربهم من الدراسة (والذي حد من قدرة فريق المشروع إلى الوصول إليهم لمتابعتهم في الدراسة النصفية بسب تسربهم من المدرسة) ما بين دراسة خط الأساس (Baseline) والدراسة النصفية (67% متابعة للفئة العمرية (15-17) سنًا مقابل 75% متابعة للفئة العمرية (10-12). ونتيجة لذلك، فإن الفئة الأصغر سنًا (10-15) سنة أكثر تمثيلاً في عينة الدراسة النصفية. فعلى سبيل المثال، كان متوسط عمر المراهقين في الدراسة النصفية في الفئة العمرية(10-12) سنة ؛ ويشار إليهم في هذا التقرير باسم الفتيات والفتيان. فيما انتقلت فئة المراهقين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (15-17) سنة إلى مرحلة الشباب (متوسط العمر 20 عامًا) ويشار إليهم باسم بالمراهقين والمراهقات.

نظرًا لأن عينة GAGE تشمل المراهقين/ات ممن يعيشون ظروف معيشة متدنية، فإن أكثر من ثُمن المراهقين/ات في عينة الدراسة الكمية يعانون من إعاقة وظيفية (513)[3]. ومن بين هؤلاء المراهقين والمراهقات، أفاد 306 منهم بمعاناته من صعوبات وظيفية حتى في حال لديهم جهاز مساعد متاح (مثل النظارات أو المعينات السمعية أو الكرسي المتحرك). وتشمل عينة الدراسة أيضًا مراهقات تزوجن في سن مبكر. ومن بين 336 من الإناث المتزوجات، تزوجت 229 منهن قبل سن 18 عامًا.

تم اختيار معظم العينة النوعية المكونة من 188 مراهقا/ة من العينة الكمية التي استهدفتها الدراسة ، مع التركيز على رفع حجم عينة الأشخاص الأكثر حاجة زيادة فرصة أولئك المعرضين لخطر "التخلف عن الركب" للتعبير عن آرائهم (انظر الجدول 2). كما تضمنت العينة النوعية 29 مراهقا/ة من المناطق النائية في الأردن (انظر الملحق 1)، بالإضافة إلى 84 من مقدمي الرعاية و24 من المسؤولين الرئيسيين (مسؤولين حكوميين وقادة مجتمعيين ورجال دين من ممثلي المؤسسات الدينية، ومقدمي خدمات). ويستند هذا التقرير أيضًا إلى البحث التشاركي النوعي المستمر الذي يجريه برنامج GAGE مع 42 مراهقا/ة يعيشون في الأردن (انظر الجدول 2).

أدوات جمع البيانات

- تم جمع بيانات المسح الكمي من خلال مقابلات شخصية من قبل جامعي البيانات الذين تم تدريبهم على التواصل مع الفئات الاكثر حاجة والتي تعيش ظروف معيشية متدنية اقتصاديا ، وكانت الاستبيانات شاملة ومتكاملة ضمن وحدات تعكس الإطار المفاهيمي لGAGE, (انظر Baird et al., 2023).
- ركز تحليل بيانات المسح الكمي على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالسلامة الجسدية والتحرر من العنف). تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الستاتا Stata 17.0.

1 يركز هذا النهج يؤكد على الترابط بين الأفراد وبيئاتهم. يعترف بأهمية الأنظمة المختلفة في تشكيل التجارب البشرية. و تشمل هذه الأنظمة النظام المصغر والمتوسط والخارجي والكلي والزمني. كل نظام له دور في فهم السلوك البشري. ويستند على الدراسة الشاملة لكافة العوامل الداخلية والخارجية التي من شأنها أن تؤثر في حياة المراهقين والمراهقات بما في ذلك الاطراف ذوي العلاقة مثل مقدمي الرعاية والخدمات المختلفة. استراتيجية التربية البيئية Ecological Pedagogy | المدونة العربية.

2 مابين دراسة خط الأساس (Baseline) والدراسة النصفية ، انتقلت نسبة قليلة من المراهقين/ات إلى مواقعهم. وكان هذا أكثر شيوعاً بين السوريين، حيث انتقل 10% منهم في السنوات الأربع مابين الدراسة القاعدية والدراسة النصفية. وكان الجزء الأكبر من التنقل بين المخيمات التي تديرها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمجتمعات الأردنية المستضيفة. وبسبب هذا الانتقال ، يتم تصنيف المراهقين/ات على أنهم من سكان المخيمات إذا كانوا يعيشون في مخيم تديره المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في كل من دراسة خط الأساس (Baseline) والدراسة النصفية يتم تصنيفهم على أنهم ITS"" إذا كانوا يعيشون في تجمعات خيام غير رسمية عند دراسة خط الأساس (Baseline) أو الدراسة النصفية. نظرًا لصغر حجم العينات عند تقسيم المراهقين/ات حسب الفئة العمرية، تم تجميع المراهقين/ات الذين انتقلوا بين المخيم والمجتمع المضيف مع المراهقين/ات الذين عاشوا في المخيم في كل من الدراسة القاعدية والدراسة النصفية لتشكيل مجموعة المخيم.

3 تم تحديده باستخدام استبيان مجموعة واشنطن: www.washingtongroup-disability.com/question-sets/wg-short-set-on-functioning-wg-ss/

الجدول 1: عينة البحث الكمي للدراسة النصفية لبرنامج GAGE

الجنس	أردني	غير اردني	أخرى	عينة فرعية من ذوي الإعاقة	عينة فرعية من الفتيات المتزوجات تحت سن 18	المجموع
إناث	291	1213	24	160	229	1528
ذكور	166	1204	25	146	0	1395
الفئة العمرية الأصغر (10-12) سنة	277	1346	23	179	25	1646
الفئة العمرية الأكبر (15-17) سنة	180	1017	26	127	204	1277
المجموع	457	4780	49	306	229	2923

الجدول 2: العينة الكمية للدراسة النصفية لبرنامج GAGE

المتغير	أردني	جنسيات غير اردنية	المجموع
إجمالي الأناث	12	66	78
مراهقات	6	41	47
مراهقات في الفئة العمرية (19-24 سنة)	6	31	37
أجمالي الذكور	7	61	68
مراهقين	3	35	38
مراهقين في الفئة العمرية (19-24) سنة	4	26	30
مراهقين/ات متزوجين/ات		45	48
إجمالي الإناث		41	44
الإناث المتزوجات أقل من 18 سنة	1	32	33
إجمالي الذكور	0	4	4
الذكور المتزوجون أقل من 18	0	1	1
المراهقين/ات ذوي الإعاقة	12	33	45
موقع الاقامة	0	0	
مجتمع مستضيف	19	89	108
مخيم	0	54	54
تجمعات خيام غير رسمية	0	26	26
مجموع المراهقين/ات الكلي	19	169	188
	4	218	22
مقابلات جماعية مع أولياء الأمور			(تتضمن 84 شخص)
مقابلات مع أشخاص رئيسيين/مسؤولين			
المجموع الكلي لعينة الدراسة النصفية	34	238	296

الجدول 3: عينة البحث التشاركي النوعي لبرنامج GAGE

المتغير	أردني	فلسطيني من المخيمات اللواتي يسكنها الفلسطينيون	المجموع
إجمالي عدد المشاركات من الإناث	2	26	28
مراهقات (10-17) سنة	1	1	2
مراهقات (18-24) سنة	1	25	26
إجمالي عدد المشاركين من الذكور	6	7	13
مراهقين (10-17) سنة	0	1	1
مراهقات (18-24) سنة	6	6	12
الإناث المتزوجات (18-24)	0	12	12
مراهقين/ات ذوي الإعاقة (10-17) سنة	8	16	24
المجموع	9	33	42

- تم استخدام أدوات نوعية وأنشطة تفاعلية مثل الجداول الزمنية وخرائط الجسد والنصوص التوضيحية (سيناريو او قصة صغيرة)، والتي تم استخدامها في المقابلات الفردية والجماعية).
- تم إجراء تحليل أولي للبيانات أثناء جلسات التغذية الراجعة اليومية على مستوى كل موقع. تم تفريغ المقابلات وترجمتها من قبل فريق عمل مختص، ثم تم ترميزها وفقا للفكرة والموضوع باستخدام حزمة التحليل النوعي للبرامج MAXQDA انظر (Jones et al., 2019).

كما وقد وافقت لجان الأخلاقيات في معهد التنمية الخارجية وجامعة جورج واشنطن على تصميم وأدوات البحث في برنامج GAGE. هذا وقد تم الحصول على الموافقات من الجهات الرسمية في الأردن (وزارة الداخلية ، دائرة الاحصاءات العامة، وزارة التربية والتعليم) لغايات تنفيذ الدراسة على العينة المستهدفة في المجتمعات المستضيفة). أما بالنسبة للمشاركين والمشاركات في الدراسة من مخيمات اللاجئين، فقد تم الحصول على كافة الموافقات اللازمة لتنفيذ الدراسة و جمع البيانات من مخيمات اللاجئين بالتنسيق مع الجهات مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR). كما تم الحصول على الموافقة (الخطية أو الشفهية أينما تطلب الأمر ذلك) من مقدمي الرعاية والمراهقين المتزوجين؛ و جميع المراهقين غير المتزوجين الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا. وتم توظيف إجراءات محددة لغايات الإحالة إلى الخدمات، حيث تصميم هذه الإجراءات لتلائم مع السياق الخاص بكل موقع من مواقع عمل مشروع GAGE المتنوعة في الأردن.

نتائج الدراسة النصفية

تم تصنيف نتائج الدراسة النصفية وفقًا للمخاطر الرئيسية التي تهدد السلامة الجسدية للمراهقين/ات: العقوبة البدنية في المنزل والمدرسة؛ والتنمر وعنف الأقران؛ والعنف الجنسي؛ و زواج من هم دون سن 18 سنة (الزواج القسري)، وعنف الزوج، ودعم ضحايا العنف. وفي حالة وجود اختلافات كبيرة بين المراهقين والمراهقات ، يتم عرض النتائج حسب الفئة العمرية.

العنف في منزل الأسرة

أكدت نتائج الدراسة النصفية أن 20% من المراهقين/ات تعرضوا للعنف على أيدي مقدم الرعاية أو شخص بالغ آخر في منزل الأسرة في عام 2023 (انظر الشكل 2). ووفقًا لهذه النتائج أيضا، يعيش المراهقون بنسبة (24%) في المنزل، وبالتالي أكثر عرضة للقيود المفروضة من قبل الأسرة - أكثر عرضة للإبلاغ عن تعرضهم لمثل هذا العنف من البالغين في الفئة العمرية (18-24) سنة بنسبة (14%). في حين كان الأردنيون (28%) والمشاركين ممن يحملون جنسيات غير أردنية (30%) أكثر عرضة للإبلاغ عن العنف على أيدي مقدمي الرعاية. وكان المراهقين والمراهقات من غير الأردنيين والمقيمون في المخيمات الأقل ميولا للإبلاغ عن مثل هذا العنف (9%)، - بناءً على الأدلة المتوفرة من البيانات النوعية - بسبب المخاوف من العواقب المترتبة على القيام بذلك. وكانت الاختلافات بين الجنسين غير دالة إحصائيًا.

وبالنظر إلى السنوات الأربع بين دراسة خط الأساس (Baseline)والدراسة النصفية، فضلاً عن الأدلة على أن العنف الجسدي يتراجع مع تقدم المراهقين/ات في السن، وعليه، فإن نسبة المراهقين والمراهقات الذين أفادوا بتعرضهم للعنف على أيدي البالغين في أسرتهم في المنزل انخفضت بشكل كبير بين جولات جمع البيانات. وفي المجمل، كان المراهقين/ات أقل احتمالاً بنسبة 30 % للإبلاغ عن تعرضهم للعنف في المنزل في الدراسة النصفية (20٪) مقارنة بدراسة خط الأساس (50٪) (Baseline). كانت الاختلافات العمرية وأماكن الاقامة قليلة في الغالب وبالكاد تصل الى مستوى الدلالة الإحصائية. من حيث الجنسية، هناك فروق إحصائية دالة عند مستوى دلالة 10٪ في التغيير بين الأردنيين (33- %) والفلسطينيين من مخيم غزة (25- %). كانت الاختلافات بين الجنسين منخفضة بشكل عام، وكانت مرتبطة في المقام الأول بالمراهقات في الفئة العمرية الأصغر سناً (10-15) واللاتي شهدن انخفاضًا أقل بمرور الوقت.

من بين المشاركين والمشاركات في الفئة العمرية (18-24) الذين تعرضوا أو شهدوا العنف في مكان الاقامة، تحدثت أقلية (16٪) إلى شخص ما عن ذلك (انظر الشكل 3). كانت الاختلافات بين الفئات العمرية كبيرة. أما بالنسبة للجنسية ومكان السكن؛ كان المراهقين البالغين (23%) أكثر عرضة للتحدث عن العنف مقارنة بالمراهقين (12%). كما كانت الاختلافات كبيرة بين المراهقين من حيث الجنس، وعلى مستوى الجنسية ومكان السكن، كانت المراهقات في الفئة العمرية (15-17) (17%) أكثر عرضة للتحدث إلى شخص ما عن العنف في المنزل مقارنة بالمراهقات الأصغر سنا (10-12) (7%).

خلال المقابلات الفردية، أفاد المستجيبون أن العنف من جانب مقدمي الرعاية تجاه المراهقين/ات أمر شائع. وأفاد المراهقين والمراهقات في الفئة العمرية (10-12) سنة بارتفاع مستويات العنف الجسدي، وعادة ما يكون ذلك على أيدي آبائهم. وذكر طفل يحمل جنسية غير أردنية يبلغ من العمر 14 عامًا أن والده عنيف للغاية لدرجة أنه يحاول ألا يكون معه في الغرفة في نفس الوقت: 'عندما أرى والدي، أهرب. أرني والدي، أهرب!'. وذكر صبي يحمل جنسية غير اردينة في نفس العمر، في البداية أن "والدي هو الرجل الوحيد الذي لا يضرب، ثم أضاف أن والده يأمر إخوته (أعمام الطفل) بضربهم. لم تتحدث المراهقات في

الشكل 2: عدد المتعرضين للعنف على يد مقدم الرعاية أو شخص بالغ آخر في منزل الاسرة خلال العام الماضي

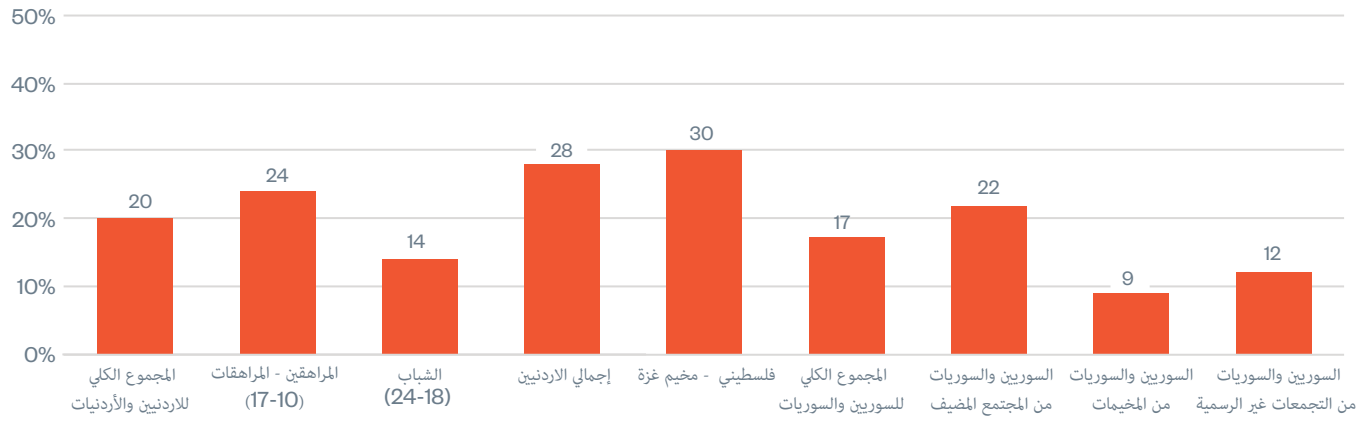

الفئة العمرية (12-10) سنة عن العنف الجسدي من جانب آبائهن، والذي عزاه أحد الميسرين في برنامج تمكين المراهقين (مكاني) إلى العادات الاجتماعية. وأوضح الميسر أنه قام مؤخرًا بإحالة العديد من الحالات إلى إدارة حماية الأسرة لأن' الفتيات لم يتمكن من تقديم شكوى ضد الأب وفقًا للعادات المجتمعية." لكن أكدت المراهقات في الفئة العمرية (12-10) على تعرضهن لعنف نفسي كبير من جانب الأمهات، والذي يرتبط عموماً بانتهاك الفتيات للمعايير الاجتماعية. فقد ذكرت شابة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 21 عاماً أنها قد أحبت رجلا قائلة: 'قالت أمي: بقتلك وبخبر اخوكي!'... صرخت في وجهي: 'اروحي على جهنم ياريتك تموتي واتخلص منك!'. كما لاحظت المراهقات في الفئة العمرية (12-10) أن العنف على أيدي زوجات الأب أمر شائع وقد يكون شديداً. فقد أفادت مراهقة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 17 عاماً في مجموعة نقاش مركزة أن زوجة أبيها تسيء معاملة جميع الأطفال في المنزل نفسيا وجسدياً:'كانت [زوجة الأب] تسيء معاملتنا وتسبنا بكلمات لا تصدق... ثم سحبت زوجة أبي أختي من شعرها وبدأت في ضربها'.

كما ورد في دراسة خط الأساس (Baseline) لبرنامج GAGE، لم يعارض مقدمو الرعاية روايات الشباب في الفئة العمرية 18-24) سنة حول العنف؛ بل إنهم كثيراً ما أفادوا بوقوع عنف أكثر مما أفاد به المراهقين في الفئة العمرية (15-17) سنة . واعترفت الأمهات والآباء بضرب أطفالهم، أحيانًا لأنهم كانوا غاضبين من أشياء معينة قالها أو فعلها طفلهم المراهق/ة، ولكن في كثير من الأحيان بسبب مستويات التوتر لديهم. أفادت أم أنه في أسرتها، حيث المال دائمًا غير متاح ، "كل شيء يدور حول الجدل والنقاش الحاد فقط ... [زوجها] يصرخ وقد يضرب [ابنها] بأي شيء". وأضافت أم تحمل جنسية غير أردنية : 'عندما يريد الرجل التنفيس عن غضبه، فإنه ينفث غضبه على ابنته ... قد يضرب ابنته إذا أمسكت بالهاتف ... مدعيًا أنه لا يُسمح لها بفعل ذلك". وأوضحت أم تحمل جنسية غير أردنية أن التوتر يدفع الأمهات إلى العنف أيضًا: 'بسبب التوتر الذي كنت أوجهه، بدأت في ضرب الأطفال. "وأشار أب يحمل جنسية غير أردنية إلى أن مستويات التوتر لدى الوالدين - والعنف - زادت خلال جائحة كوفيد19-. وقال: 'لن نقول إننا كنا ملائكة ... كان هناك زيادة في العنف من جانب الآباء ضد الأطفال".

كما أفادت المراهقات في الفئة العمرية (12-10) سنة و(18-24) سنة بارتفاع مستويات العنف على أيدي إخوانهن الأكبر سناً. وذكرت فتاة تحمل جنسية غير أردنية في مجموعة نقاش مركزة أن عنف الإخوة الذكور تجاه أخواتهم الإناث يرجع جزئياً إلى توقعات الإخوة بأن احتياجاتهم سوف يتم تلبيتها دائماً. وأوضحت قائلة:

"يريد أخي طلباته على الفور ... إذا رأى كوبًا من الماء، يطلب مني أن أحضره له بسرعة ... هذا إلزامي ... حتى قبل أن يقول إنه يريد الماء، يجب أن يكون كوب الماء في يده ... عندما يعود إلى المنزل [من العمل]، يجب أن تكون ملابسه جاهزة ... يجب أن يكون حذائه نظيف، أكرمك الله ... يجب أن يكون عطره جاهزًا. يحتاج إلى أن يكون كل شيء جاهزًا أمامه.

وأضافت المستجيبات الأخريات أن عنف الإخوة تجاه الأخوات يرجع إلى تكليف الآباء لأبنائهم بمراقبة سلوك بناتهم - وإنفاذ القواعد عليهن. أفادت المشاركات من المراهقات أن إخوانهن يصادرون هواتف أخواتهم من الإناث، ويحققون معهن حول تحركاتهن وتفاعلاتهن، ويضربون الفتيات بسبب المخالفات المفترضة. في الواقع، بينما كانت المراهقات الأصغر سناً (12-10) في دراسة خط الأساس (Baseline) ينظرن إلى إخوانهن الأكبر سناً على أنهم حماة، إلا انه في الدراسة النصفية، لم يكن من غير المألوف أن تخاف الفتيات من إخوانهن الأكبر سناً (15-17) سنة. وأشارت شابة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 18 عاماً إلى أن الفتيات يُدركن أن عنف الإخوة يمكن أن يكون مميتاً: "لا يوجد أمان ... لقد قتل رجل أخته".

العنف من قبل مقدمي الخدمات التعليمية

لا يزال العنف على أيدي المعلمين شائعاً في مدارس الذكور مقارنة بمدارس الإناث في الأردن استنادًا على الأدلة الموجودة، على الرغم من الانخفاضات منذ دراسة خط الأساس (Baseline). وبالنظر فقط إلى المراهقين الأصغر سناً المسجلين (بمتوسط عمر 15 عامًا)، أكدت نتائج الدراسة النصفية أن التعرض للعنف الجسدي[4] من قبل المعلمين أكثر احتمالية بعشر مرات بالنسبة للمراهقين مقارنة بالمراهقات (21٪ مقابل 2٪) (انظر الشكل 4). العنف من قبل المعلمين شائع بشكل خاص تجاه الذكور من مخيم غزة في محافظة جرش (29٪)، والمراهقين الذكور من غير الأردنيين الذين يعيشون في المجتمعات المستضيفة (24٪). مع عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية كبيرة بين الجنسيات ومكان السكان ، فإن المراهقين (45٪) هم أيضًا أكثر عرضة للإبلاغ عن مشاهدة عنف المعلمين في المدرسة في العام الماضي مقارنة بالمراهقات (6٪). من المراهقين الذين تعرضوا أو شهدوا عنفًا على يد معلم في العام الماضي، تحدث 29٪ فقط إلى شخص ما عن هذا العنف. لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية كبيرة بين الجنسين أو وفقًا للجنسية أو مكان الاقامة.[4]

خلال المقابلات الفردية ، اتفق معظم المشاركين والمشاركات على أن العنف شائع بشكل خاص في مدارس الذكور. وذكرت فتاة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 15 عامًا : "يتعرض جميع إخوتي للضرب في مدارسهم". وأضاف فتى

الشكل 3:التوزيع النسبي للناجين من العنف وفقا لتحدثهم عن تعرضهم للعنف في المنزل في السابق لأي شخص

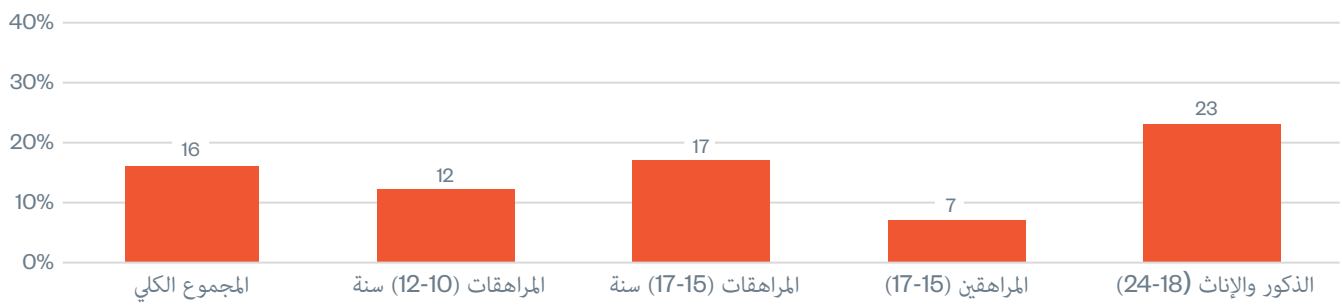

4 وقد سأل المراهقون في دراسة خط الأساس (Baseline) عما إذا كانوا قد تعرضوا للعقاب البدني من قبل معلم في أي وقت مضى؛ وسألوا في الدراسة النصفية عن تجارب العنف في الأشهر الاثني عشر الماضية. وعليه، فإن النتائج ليست قابلة للمقارنة بشكل مباشر. ويسأل السؤال: "هل تعرضت للضرب أو الضرب بالسياط أو الضرب بالعصا أو العقاب من خلال أي اتصال جسدي آخر من قبل معلم في الأشهر الاثني عشر الماضية؟"

يحمل جنسية غير أردنية يبلغ من العمر 14 عاما أنه لا يوجد ملاذ يذكر لعنف المعلمين، لأن مديري المدارس عنيفون أيضا: "يضرب المعلم الطلاب دون مبالاة كما يضربني مدير المدرسة'. واتفق الآباء مع ما أكد عليه المراهقين والمراهقات في الفة العمرية (*12-10*) بالنسبة لتعرضهم للعنف في المدرسة وأشاروا إلى أنه غالبًا ما يدفع الأولاد إلى التسرب. وأوضحت أم تحمل جنسية غير أردنية، عندما سُئلت عن سبب غياب ابنها المزمن، ' لا يجرؤ ابني على الذهاب إلى المدرسة. إنه [المعلم] يواصل الضرب ... بأداة حادة أو عصا أو أي شيء في يده، يضرب الأطفال'. وأضافت أم تحمل جنسية غير أردنية أن ابنها ترك المدرسة في سن *13* عامًا لأنه "كان خائفًا من الضرب!".

ولاحظ مقدمو الرعاية (أولياء الأمور) أنه في حين أن الفتيان أكثر عرضة للخطر، فإن الفتيات لسن بمنأى عن عنف المعلمين/ات. وقد أكد بعض مقدمي الرعاية أن الفتيات يتعرضن للإساءة العاطفية وليس الجسدية. وأوضحت أم تحمل جنسية غير أردنية ، ابنتها ليست طالبة قوية، أن ابنتها تتعرض للإذلال من قبل معلمتها: "على الرغم من أن ابنتي في الصف الثامن، إلا أنها لا تستطيع الكتابة. لا تستطيع حل المسائل، ولا تعرف كيف تجيب على الأسئلة. تقول المعلمة، 'هل أنت طفلة حتى أساعدك؟" تقول ذلك لابنتي'. وأشار مقدمو رعاية آخرون إلى أن المراهقات في الفئة العمرية (10-12) سنة معرضات بشكل خاص لقلة الإبلاغ - في بعض الأحيان لأنهن يخشين من معلماتهن (الذين قد ينتقمن إذا تدخل الآباء من وجهة نظر المشاركات)، وفي أحيان أخرى لأنهن يخشين أن يجبرهن آباؤهن على ترك المدرسة.

العنف بين الأقران والمجتمع

كما تتفق الدراسة النصفية مع الأدلة الموجودة، وجد أن (22٪) من المراهقين/ات تعرضوا للعنف بين الأقران في العام الماضي. أفاد المراهقون (25%) بتعرضهم لعنف الأقران أكثر من المراهقين والمراهقات (18%). ومن بين المراهقين، أفاد المراهقين والمراهقات في الفئة العمرية (10-12) (29%) بتعرضهم لعنف الأقران أكثر بكثير من المراهقات في الفئة العمرية (10-12) سنة (22%) (انظر الشكل 5). بالإضافة إلى ذلك، أفاد المراهقون في المجتمعات المستضيفة - بغض النظر عما إذا كانوا أردنيين (32%) أو غير أردنيين (29%) - بتعرضهم لعنف الأقران أكثر من أولئك الذين يعيشون في المخيمات أو تجمعات الخيم غير الرسمية (20% و17% لكل منهما على التوالي). بين المراهقين الأكبر سنا، يشكل الجنس - ولكن ليس الجنسية أو مكان الاقامة - تجارب عنف الأقران. أفاد المراهقين في الفئة العمرية (15-19 سنة) (22%) بتعرضهم لعنف الأقران أكثر بكثير من المراهقات في الفة العمرية (15-19) (15%). كما وجدت هذه الدراسة النصفية ل GAGE أن المراهقين في الفئة العمرية (15-17) سنة من ذوي الإعاقة أكثر عرضة بشكل ملحوظ لتعرضهم لعنف الأقران من أقرانهم بدون إعاقات.

استنادًا للنتائج الدالة على أن عنف الأقران يتراجع مع نمو المراهقين والمراهقات، انخفض عنف الأقران نحو النصف ما بين دراسة خط الأساس (Baseline) والدراسة النصفية، حيث انخفض في المجموع من 42٪ إلى 22٪. بين المراهقين، انخفضت تجربة العنف بين الأقران في العام الماضي بنسبة 24 نقطة مئوية، حيث شهد المراهقين في الفئة العمرية (10-12) (26 %) انخفاضًا أكبر من المراهقات في ذات الفئة العمرية (10-12) (22 %) (انظر الشكل 7). بين المراهقين في الفئة العمرية (15-17)، انخفضت تجربة العنف بين الأقران في العام الماضي بنسبة 15 %، حيث شهد الأردنيون (26 %) انخفاضا أكبر من غير الأردنيين (13%).

من بين المراهقين والمراهقات في الفئة العمرية (10-12) الذين تعرضوا للعنف من جانب الأقران في العام الماضي، تحدث عدد قليل منهم إلى شخص ما عن ذلك. وتحدث ثلث (33%) المراهقين عن العنف من جانب الأقران، دون وجود فروق ذات دلالة احصائية حسب الجنس أو الجنسية أو موقع الاقامة. وكانت هناك فروق كبيرة بين المراهقين، حيث كانت المراهقات في الفئة العمرية (7-19) سنة (44%) أكثر عرضة للتحدث عن العنف من جانب الأقران مقارنة بالمراهقين في الفئة العمرية (15-17) سنا (24%).

كما أكدت نتائج الدراسة النصفية أنه في حين يشعر جميع المراهقين/ات تقريبًا (92%) بالأمان في المجتمع أثناء ساعات النهار، كان الشعور بالأمان بين للذكور أعلى (96%) مقارنة بالإناث (89%)، فإن المراهقين والمراهقات في الفئة العمرية (10-12) أقل قابلية للإبلاغ عن شعورهم بالأمان في المجتمع ليلاً (56%). وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة المراهقات في الفئة العمرية (15-17 سنة، حيث أفادت 40% فقط منهن بأنهن يشعرن بالأمان أثناء المشي في المجتمع بعد حلول الظلام (مقابل 74% من الأولاد والمراهقين) (انظر الشكل 9). وكانت الإناث اللاجئات أقل قابلية للإبلاغ عن شعورهن بالأمان ليلاً. وفي حين أفادت 50% من الفتيات والشابات الأردنيات بأنهن يشعرن بالأمان، بلغت الأرقام المماثلة بالنسبة للفلسطينيين والسوريات 42% و37% فقط على التوالي.

كما أكدت النتائج النوعية أنه في حين انخفض معدل عنف الأقران منذ دراسة خط الأساس (Baseline)، فإن شدة عنف الأقران بين الفتيان والمراهقين (15-17) سنة قد زادت بشكل ملحوظ. وكان من الشائع أن يبلغ المستجيبون أن مثل هذا العنف ينطوي الآن على استخدام أدوات حادة وأن الإصابات يمكن أن تكون شديدة. وعلى الرغم من أن هذا كان الحال في بعض المناطق الأقل حظا ، حيث أفادت فتاة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 17 عامًا أن شقيقها كان متورطًا في شجار بالأدوات الحادة وأشار صبي يبلغ من العمر 14 عامًا إلى أن "المخيم مليء بالأدوات الحادة"، فقد أبلغ المراهقون من الأردنيون ومن غير الأردنيون أيضًا عن مستويات خطيرة من عنف المراهقين والمراهقات في المجتمعات المستضيفة. وذكر صبي يبلغ من العمر 17 عامًا أنه وصديق له تعرضوا للعنف في الشارع من قبل أربعة فتيان أصغر سناً."ذات يوم، كنت أنا وصديقي نسير في الشارع ليلاً. واجهنا أربعة شبان، تتراوح أعمارهم بين 15

الشكل 4:التوزيع النسبي للمراهقين المسجلين الذين تعرضوا للعقاب البدني من قبل المعلم في العام الماضي، حسب الجنس وبالنسبة للأولاد حسب الجنسية والموقع

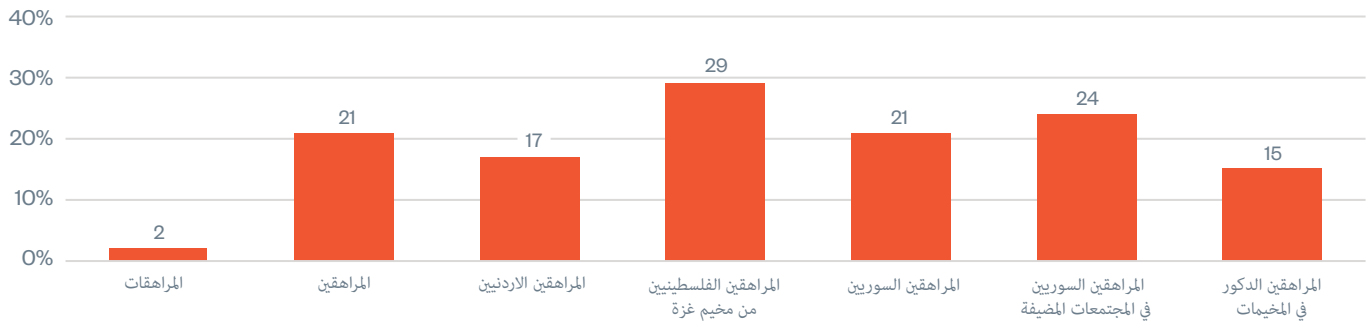

الشكل 5:التوزيع النسبي للمراهقين الذين تعرضوا للعنف من قبل أقرانهم في العام الماضي

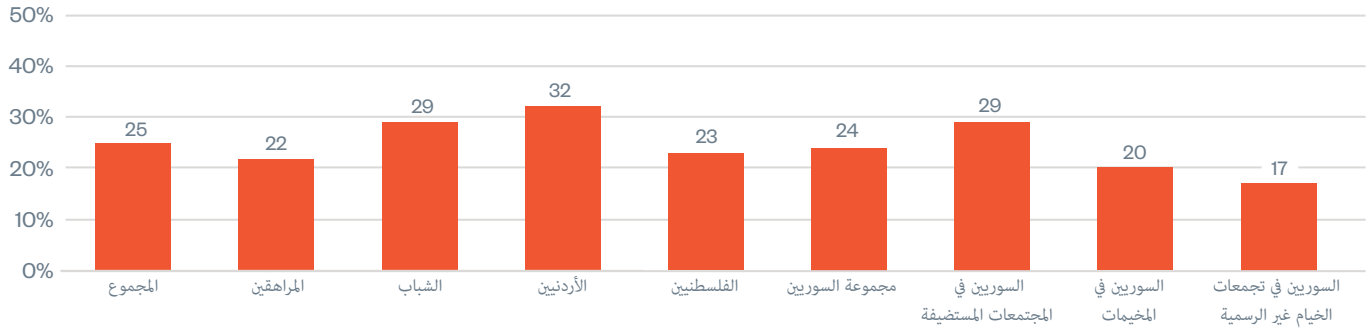

الصندوق 1:الإعاقة تزيد من خطر تعرض المراهقين للعنف

أكدت نتائج الدراسة النصفية أن المراهقين والمراهقات في الفئة العمرية (10-12) سنة /ات ذوي الإعاقة معرضون لخطر متزايد من أشكال لا حصر لها من العنف. وبالمقارنة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، فإنهم أكثر عرضة بشكل كبير للإبلاغ عن تعرضهم للعنف في المنزل (28% مقابل 19%)، وعنف الأقران (29% مقابل 22%)، والعنف من قبل المعلم (17% مقابل 9%)، والعنف الجسدي من قبل شخص بالغ في المجتمع (6% مقابل 3%) (انظر الشكل 6). كما أنهم أقل عرضة للشعور بالأمان أثناء التنقل من وإلى المدرسة (81% مقابل 90%). وهناك اختلافات كبيرة بين الجنسين فيما يتعلق ببعض أشكال العنف بالمقارنة بالمراهقات في الفئة العمرية (10-12) سنة من ذوات الإعاقة، فإن المراهقين والمراهقات في كافة الفئات العمرية من ذوي الإعاقة أكثر عرضة بشكل كبير للضرب من قبل معلم في العام الماضي (36% مقابل 3%) وللتعرض للإيذاء الجسدي من قبل أحد أفراد المجتمع البالغين في العام الماضي (12% مقابل 1%). المراهقين والمراهقات في الفئة العمرية (10-12) ذوي الإعاقة أقل احتمالية بشكل كبير مقارنة بأقرانهم من غير ذوي الإعاقة لمعرفة أين يمكنهم طلب الدعم في حالة التعرض للعنف (51% مقابل 65%).

الشكل 6: التوزيع النسبي لمؤشرات سلامة الجسم، حسب حالة الإعاقة

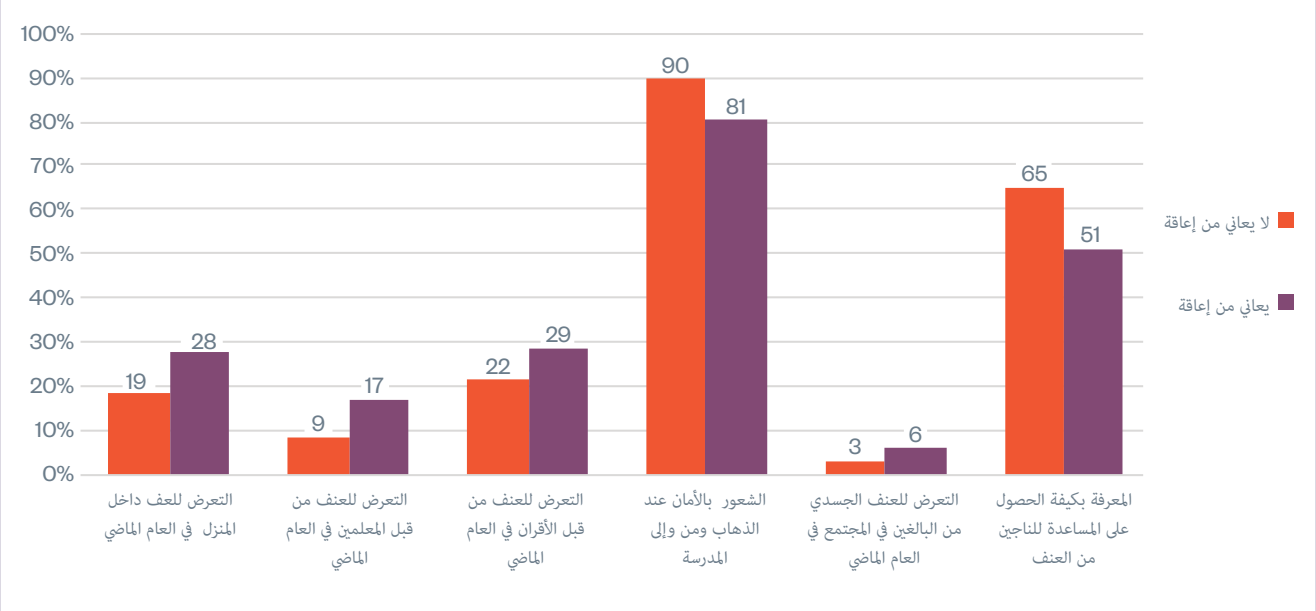

خلال المقابلات الفردية، أفاد العديد من المراهقين والمراهقات في الفئة العمرية (10-14) سنة ذوي الإعاقة بمستويات عالية من الإقصاء الاجتماعي والتنمر على أيدي أقرانهم. ولدى عدد قليل من الحالات، كان العنف جسديًا. ذكرت مراهقة غير أردنية تبلغ من العمر 16 عامًا تعاني من إعاقات سمعية وحركية أنها سئمت من الضرب الذي تتعرض له من قبل المراهقات الأخريات في المدرسة - وتجاهل المعلمة - لدرجة أنها بدأت في الضرب: ' كانت لدي مشكلة مع أصدقائي في المدرسة ... لدي إعاقة في ساقي ... اعتدت أن أشتكي للمعلمة وأقول "معلمتي ، لماذا لم تتحدثي معهم؟" ... لكن هذا يكفي ... أضربهم كما يضربونني '. في كثير من الأحيان، أفاد المراهقين/ات ذوو الإعاقة أن أقرانهم يستبعدونهم ويسخرون منهم، بسبب الوصمة التي تحيط بالإعاقة. وتتذكر فتاة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 15 عامًا تعاني من ضعف السمع أن الفتيات الأخريات في صفها كن يتعاونن معًا لضمان عدم تمكنها أبدًا من الجلوس بالقرب من المعلمة بما يكفي لسماع ما يقال: ' لم تسمح لي الفتيات في الفصل بالجلوس في المقعد الأول' .

وأضاف مقدمو الرعاية للمراهقين والمراهقات من ذوي الإعاقة أن التنمر يمكن أن يشمل إتلاف الأجهزة المساعدة التي يعتمد عليها أطفالهم. وتذكرت أم أردنية، لديها ابن يبلغ من العمر 15 عامًا لديه زرع قوقعة، أنه "واجه التنمر ... وكانوا يتلفون جهازه". وأضافت والدة صبي يحمل جنسية غير أردنية يبلغ من العمر 15 عامًا يعاني من ضعف الحركة أن كرسي ابنها المتحرك تعرض للتلف أيضًا من قبل طلاب آخرين: ' سترى أربعة منهم يلاحقون الكرسي المتحرك ... إنهم هم الذين كسروا الكرسي المتحرك السابق' .

عامًا.' بدأوا في إلقاء الحجارة علينا وجرحوا أيضًا يد صديقي بأداة حادة" أفادت فتاة تبلغ من العمر 15 عامًا أن شقيقها تعرض أيضًا للهجوم في الشارع، "ضرب أحد الأولاد أخي بقطعة زجاج في صدره... أخذته والدتي إلى المستشفى، حيث قام الطبيب بخياطة الجرح لوقف النزيف." وأضاف العديد من المستجيبين أن العنف الشديد تسلل حتى إلى مدارس الأولاد. أفادت فتاة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 15 عامًا أن صبيين غير أرنيين أصيبا برصاصة أثناء وجودهما في المدرسة، وذكرت أم: "حتى في المدارس، يحضر الأولاد أدوات حادة ويتشاجرون ويضربون بعضهم البعض".

خلال المقابلات الفردية، اتفق معظم المستجيبين على أن المجتمعات الأردنية أصبحت غير آمنة بشكل متزايد - في المقام الأول بسبب ارتفاع معدلات العنف بين المراهقين الأكبر سنا. وذكر أحد الميسرين في 'مكاني' أن "العنف موجود في المنطقة. وأضاف أحد الأشخاص الذي تم مقابلتهم من المجتمع أن "العنف زاد الآن ... وأصبحت طبيعة العنف أكثر عدوانية." ويعزو المستجيبون هذه التغيرات إلى زيادة الضغوط الاقتصادية وزيادة تعاطي المخدرات. وذكرت فتاة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 16 عامًا عن مخيم غزة في محافظة جرش: "بسبب البطالة، بدأوا يتشاجرون كثيراً مع بعضهم البعض. العديد من المشاكل... لم يعد الجيران يتحملون بعضهم البعض، فهم يتشاجرون على أبسط الأشياء".

وأضاف أب يحمل جنسية غير أردنية ، أشار إلى أنه لا يسمح لأطفاله بمغادرة المنزل بعد غروب الشمس،"لا يمكننا المشي في الشوارع بعد الساعة 12 بسبب انتشار حالات الشجار في الشارع بصورة ملحوظة".

ومن خلال الروايات الأوسع للمستجيبين، كان من الواضح أيضًا أن العنف القائم على النعرات الاجتماعية يشكل تهديدًا كبيرًا وربما متزايدًا لسلامة المراهقين/ات الجسدية. كانت فتاة أردنية تبلغ من العمر 17 عامًا هي المستجيبة الوحيدة التي اشارت صراحةً مثل هذا العنف، حيث أفادت بأن "الأسر تنتقم من بعضها ... بسبب الكراهية التي يضمروها لبعضهم البعض". ومع ذلك، روى المراهقين/ات ومقدمو الرعاية من جميع الجنسيات قصصًا عن أفراد الأسرة الذين أصيبوا وقتلوا أثناء المشاكل التي وقعت لحماية شرف الأسرة أو العائلة الممتدة أو العشيرة.

التحرش الجنسي

خلال المقابلات الفردية، وبما يتماشى مع أبحاث GAGE السابقة، اعترفت معظم الفتيات والشابات الأكبر سنا بتعرضهن للتحرش اللفظي، وعادة ما يكون في شكل مجاملات غير مرغوب فيها وعروض فاضحة (انظر بريسلر-مارشال وآخرون، 2023). عندما سُئلت فتاة تبلغ من العمر 15 عامًا من بني مرة عما تخاف منه أكثر، أجابت: "امراهقين الأكبر سنا ... ينظرون إلى الفتاة بطريقة استفزازية". وردت احد الامهات ، عندما سُئلت نفس السؤال، "لم أعد أشعر بأن الفتاة آمنة في المخيم، هذا هو الشيء الرئيسي الذي شعرت بعدم الأمان بشأنه في المخيم ... الرجال في المخيم يزعجون الفتيات ويضايقونهن". غالبًا ما اعترف الفتيان والمراهقين الأكبر سنا - حتى أولئك الذين أفادوا بشعورهم بالإهانة الشديدة عندما تتعرض أخواتهم للتحرش - بأنهم يرون التحرش اللفظي بالفتيات والشابات كشكل من أشكال الترفيه. وأوضح أب يحمل جنسية غير أردنية يبلغ من العمر 20 عاماً: "أنا أحب زوجتي، لكن المضايقة شيء لا أستطيع التوقف عن فعله، لأنه يسليني".

واتفق المشاركين في المقابلات الفردية على أن الفتيات والنساء الشابات هن الأكثر عرضة للتحرش الجنسي في المجتمع أثناء ذهابهن إلى المدرسة والعودة منها، وإن كان ذلك جزئياً لأن العديد من الفتيات والنساء الشابات لا يغادرن المنزل إلا

الشكل 7: نسبة البالغين/ ات في مقتبل العمر الذين يتطلعون إلى العمل الحرفي أو المهني

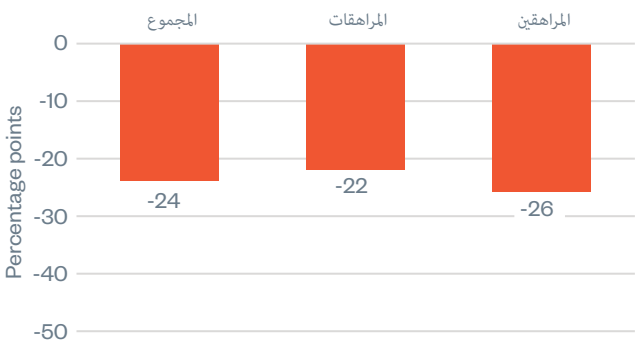

الشكل 8: التدني في نسبة التعرض لعنف الأقران بالمقارنة بين دراسة خط الأساس والدراسة النصفية بين الشباب

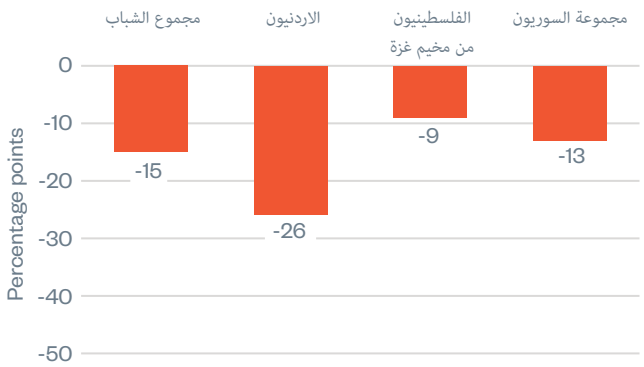

الشكل 9: التوزيع النسبي للمراهقين والمراهقات وفقا لاجاباتهم حول شعورهم بالأمان في مجتمعهم ليلا.

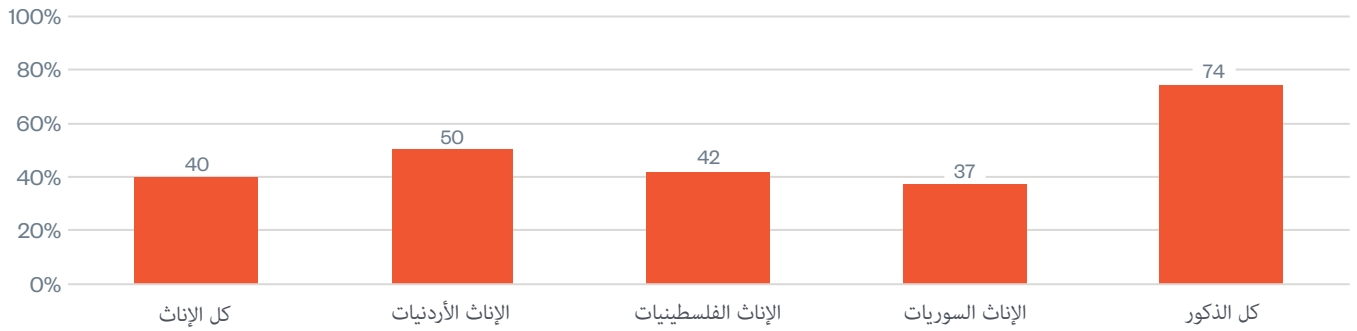

للذهاب إلى المدرسة. وأوضحت فتاة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 16 عاماً: "هناك دائماً شبان أمام مدرسة الفتيات ... كل يوم تأتي الشرطة". واتفق معها أب أردني: "أرى العديد من الرجال يتجمعون أمام المدرسة، وهذه ظاهرة مروعة".

برز التحرش الجنسي عبر الإنترنت (العنف الالكتروني) في التقييم النصفي كتهديد متزايد للفتيات والمراهقات الأكبر سنا - ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن جائحة كورونا التي زادت من وصول المراهقين الأكبر سنا إلى الهواتف المحمولة. وأفادت العديد من الفتيات أنهن أو صديقاتهن تعرضن للتحرش من قبل الفتيان والشبان الذين إما التقطوا صورًا سرية أو تمكنوا من الوصول إلى صور الفتيات الخاصة ثم شاركوها عبر الإنترنت. وأوضحت فتاة تبلغ من العمر 16 عامًا أن الفتيات يعانين من ضرر حقيقي من هذا: "يقوم الناس باختراق الحسابات عبر الإنترنت، ويلتقطون صورًا خاصة وينشرونها ... هناك بعض الفتيات اللاتي تعرضن للضرب من قبل والديهن بسبب نشر صورهن الخاصة". وأضافت العديد من الفتيات والشابات أن زميلاتهن وبنات عمومتهن وأخواتهن ساعدن في ارتكاب التحرش عبر الإنترنت. واعترفت شابة غير أردنية تبلغ من العمر 18 عامًا بأنها ألقت بنفسها من شرفتها على أمل الموت ولكنها بدلاً من ذلك كسرت ساقيها بشكل خطير، لأن فتاة اعتقدت أنها صديقة أرسلت صورة لها إلى شاب ثم أخبرت والديها أنها فعلت ذلك. وذكرت شابة من جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 21 عامًا، طردتها والدتها من منزلها بسبب تواصلها مع رجل، أن أختها وزوجها كانا وراء الصور والشائعات التي دمرت سمعتها. وأوضحت: "أختي التقطت صوري... وصوري وصلت إلى زوج أختي... أنشأ حسابًا على الفيسبوك باسمي وأنشأ حسابًا آخر باسم رجل".

زواج من هم دون 18 سنة

اشارت النتائج دراسة GAGE النصفية أن أغلب المراهقين/ات لا يعرفون أن سن 18 هو السن القانوني للزواج لكل من الجنسين. وفي حين أفاد 75% من المراهقات أنهم يعرفون السن القانوني لزواج المراهقات، فإن 53% فقط حددوا سن 18 بشكل صحيح. وعلى نحو مماثل، بينما أفاد 62% أنهم يعرفون السن القانوني لزواج المراهقين، فإن 34% فقط حددوا سن 18 بشكل صحيح. وفي كلتا الفئتين، كانت الإناث أكثر من الذكور معرفة السن القانوني لزواج المراهقات (58% مقابل 48%)؛ وكان الذكور أكثر من الإناث في معرفة السن القانوني لزواج المراهقات (45% مقابل 24%). وفي كلتا الفئتين أيضًا، كان المستجيون من غير الأردنيون وا يعيشون في المخيمات التي تديرها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين هم الأكثر معرفة للسن القانوني لزواج المراهقات (60%) والمراهقين (39%). وكان المستجيبون من غير الأردينون ممن يعيشون في المخيمات غير الخاضعة لإدارة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الأقل معرفة بالسن القانوني لزواج المراهقات (43%) والمراهقين.

وعلى غرار الأبحاث السابقة التي قام بها برنامج GAGE، وجدت هذ ه الدراسة أن زواج من هم دون سن 18 سنة شائع في الأردن، وخاصة بين المراهقات من غير الأردنيات. فقد تزوج ما يقارب من نصف (46%) من الشابات في الفئة العمرية الأكبر سناً بحلول الدراسة النصفية وتزوجت 30% منهن قبل سن 18 عاماً. ومن بين الشابات من غير الأردنيات، كانت المعدلات 51% و35% على التوالي. وكان الزواج أقل شيوعاً بين المراهقين في الفئة العمرية (15-17) سنة (10%) والمراهقات في الفئة العمرية (10-12) (3%) (انظر الشكل 10).

وكما ورد في الدراسات السابقة التي نفذها برنامج GAGE ، فإن زواج من هم دون سن 18 سنة في الأردن مرتبط بشبكة معقدة من الدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي تزايدت بسبب الصراع واللجوء (Presler-Marshall et al., 2020). وفي حالات قليلة، تُجبر المراهقات على الزواج في سن الطفولة. وغالبًا ما يحدث هذا عندما تتزوج المراهقة ابن عمها، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم رغبة والدي المراهقات في إثارة الخلافات الأسرية من خلال الفشل في توفير عروس غير مكلفة لابن الأخ. وذكرت فتاة تبلغ من العمر 16 عامًا من جنسية غير أردنية أنها لم تُمنح أي خيار بشأن متى أو من تتزوج: "ضربتني والدتي كثيراً حتى أوافق على زواجي ... بكيت كثيراً، وكرهته ورفضت الزواج منه، لكنهم أجبروني". ومع ذلك، في كثير من الأحيان، يقنع الآباء - عادة الأمهات – المراهقات بأن الزواج هو في مصلحتهن، مما يدفع بعض المراهقات إلى الرضوخ والبعض الآخر إلى الموافقة بحماس.

وتتنوع آراء الآباء المؤيدة لتزويج من هم دون سن 18 سنة وتشمل: ظروف مالية أفضل؛ الحماية من التحرش الجنسي وتهديد شرف العائلة؛ الانتقال إلى مجتمع مضيف من مخيم غير رسمي أو مخيم للاجئين تديره المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ الهروب من العنف الأسري؛ كون الزواج مصير المراهقة وقدرها الأبدي؛ وإنجاب أطفال ليحلوا محل أفراد الأسرة الذين ماتوا. أوضحت شابة تبلغ من العمر 19 عامًا تزوجت في سن 16 عامًا أن دوافع والدتها بشأن الفوائد المالية كانت قوية بالنسبة لها: "لم تستطع عائلتي مساعدتي أو توفير حياة كريمة لي ... لذلك قررت الزواج". كما اعترف الآباء بأنهم يدفعون المراهقات إلى قبول زواج من هم دون سن 18 من خلال تقييد حياة المراهقات بشدة لدرجة أنهن يشعرن أن الزواج هو طريق للهروب من ذلك. أوضحت أم تحمل جنسية غير اردنية أن ابنتها البالغة من العمر 17 عامًا تطلب الزواج لأن والدها أجبرها على ترك المدرسة: "ابنتي تطلب مني أن أزوجها! ... إذا منع والد الفتاة ابنته من الذهاب للمدرسة وبقيت في المنزل فقد تكون بذلك عرضة للزواج".

وأشار العديد من المشاركين إلى أن أولياء الأمور يعملون أيضًا على إقناع المراهقين في الفئة العمرية (15-17) سنة بالزواج، وهو ما يؤثر على زواج المراهقات وهن في سن مبكر لأن المراهقين يتزوجون دائمًا تقريبًا مراهقات أصغر منهم بخمس إلى سبع سنوات. وفي بعض الحالات، يريد أولياء الأمور أن يتزوج أبنائهم لأنهم يعتقدون أن الزواج سيرغم أبنائهم على النضوج أو لأنهم يريدون أحفادًا. وفي حالات أخرى، يريد أولياء الأمور أبنائهم المراهقين في الفئة العمرية (15-17) سنة أن يتزوجوا لأسباب أكثر عملية. فعندما سُئل رجل يبلغ من العمر 22 عامًا عن سبب زواجه في سن صغيرة نسبيًا، أجاب أنه فعل ذلك من أجل كرفان منفصلة.

لاحظ أحد الميسرين في مكاني أن الآخرين يتزوجون من أجل الاستمرار في الحصول على بطاقات الحصص التموينية، والتي يتم انهاء الاستفادة منها في سن 18 عامًا، ما لم يكن المراهقين الأكبر سنا لا يزالون في المدرسة أو متزوجين. وأوضح "إذا كان لديهم شاب يبلغ من العمر 18 عامًا ولا يدرس، فسيتم إيقاف بطاقة التموين الخاصة به ... يقوم والديه بتزويجه".

العنف الواقع من الزوج على الزوجة

وافقت أكدت نسبة من المراهقات المتزوجات ومن غير المتزوجات على الإجابة على أسئلة الاستطلاع حول العنف الواقع من الزوج على الزوحة بأنهن تعرضن له. ومن بين أولئك الذين يعيشون في مجتمعات مستضيفة وتجمعات الخيام غير الرسمية، أكدت 9٪ بأنهن تعرضن للاعتداء الجسدي من قبل أزواجهن؛ وأكدت 6٪ بأنهن تعرضن للإذلال من قبل أزواجهن.

تُظهر التوجهات العامة للمراهقين/ات تجاه العلاقات الزوجية والعنف الزوجي صورة مختلفة، وهي صورة تتفق مع النتائج التي توصلت إليها توجهات مسح السكان والصحة الأسرية، 2023. عندما سُئلوا عما إذا كانوا يتفقون مع العبارة القائلة بأن "المرأة يجب أن تطيع زوجها في كل شيء"، قالت أغلبية كبيرة (75٪) ممن تتراوح أعمارهم بين 15 عامًا وما فوق نعم. وعلى الرغم من وجود فروق طفيفة بين الفئات العمرية، إلا أن الذكور – من مختلف الجنسيات ومواقع الاقامة - كانوا أكثر ميلا للموافقة من الإناث (86٪ مقابل 66٪) ومن

بين الشابات، كانت النساء اللاتي سبق لهن الزواج أكثر ميلاً إلى الموافقة من غير المتزوجات (70% مقابل 59%). وكانت الشابات من جنسية غير أردنية (سوريات) (78%)، وخاصة أولئك اللاتي يعشن في تجمعات خيام غير رسمية (88%) ومخيمات اللاجئين الرسمية (81%)، أكثر ميلاً إلى الموافقة على أن الزوجات مدينات لأزواجهن بالطاعة الكاملة مقارنة بغيرهن ممن يحملن جنسية غير أردنية ويسكن خارج المخيمات (74%) والأردنيات (64%).

كما تم سؤال المراهقين والمراهقات الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر عما إذا كانوا يوافقون على العبارة "من المقبول أن يضرب الرجل زوجته لتغيير سلوكها" في هذه الدراسة النصفية. كانت الموافقة على تلك العبارة اقل من العبارة السابقة. بشكل عام، وافق 14٪ (نظر الجدول 4). كانت الاختلافات في العمر والجنس وبعض الجنسيات كبيرة. كان المراهقون الأصغر سنا أكثر ميلا للموافقة من المراهقين الأكبر سنا ؛ وكان الذكور أكثر ميلا للموافقة من الإناث؛ وكان السوريون والفلسطينيون من مخيم غزة في محافظة جرش أكثر ميلا للموافقة من الأردنيين، وكان المستجيبين من غير الأردنيين الذين يعيشون في المخيمات التي تديرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تجمعات الخيام غير الرسمية أكثر ميلا للموافقة من أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المستضيفة. كان الذكور من غير الأردنيين الذين يعيشون في تجمعات الخيام غير الرسمية (34٪) هم الأكثر ميلا للموافقة على أن ضرب الزوجة مبرر (غير مرأي). لم تكن هناك فروقات ذات دلالة بين الشابات المتزوجات وغير المتزوجات.

إلى جانب ذلك، فقد تم سؤال المراهقين/ات الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا فأكثر عما إذا كانوا يتفقون مع العبارة "استخدام الرجل للعنف ضد زوجته أمر خاص ولا ينبغي مناقشته خارج المنزل". وعلى المستوى الكلي، وافق 43% من المراهقين/ات.

وكان المراهقون أكثر ميلاً إلى الموافقة من المراهقين البالغين؛ وكان الذكور أكثر ميلاً إلى الموافقة من الإناث؛ وكانت المراهقات المتزوجات أكثر ميلاً إلى الموافقة من المراهقات غير المتزوجات (36% مقابل 26%)؛ وكان الفلسطينيون من مخيم غزة في محافظة جرش (48%) والسوريون (44%) (خاصة أولئك الذين يعيشون في تجمعات الخيام غير رسمية) أكثر ميلاً إلى الموافقة من الأردنيين (35%). وكان الذكورمن غير الأردنيين (60%) هم الأكثر ميلاً إلى الموافقة على أن العنف من قبل الزوج يجب أن يظل خاصًا (ضمن حدود الأسرة).

خلال المقابلات الفردية، وكما هو مذكور في دراسة سابقة لبرنامج GAGE حول معايير النوع الاجتماعي، أفادت الفتيات المتزوجات والشابات في الأردن أن العنف بين الزوجين أمر شائع. ، ويكاد يكون دائمًا سريًا بسبب وصمة العار التي تحيط بالطلاق والافتقار إلى البدائل الأخرى للزوجات الشابات اللاتي يعانين من مثل هذا العنف (Presler-Marshall et al., 2023b). تذكرت أم تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 21عامًا أنها تحملت الإساءة لسنوات قبل أن تعود أخيرًا إلى منزل والديها وتطلب الطلاق:

"ان زوجي يتركني والأطفال بمفردنا وأُجبرت على تحمل كل شيء مثل نقص المال والإهانات والضرب ... لم يكن أحد يعلم بذلك، وإذا أخبرت أي شخص بمشاكلنا، كان يرفض تدخل أي شخص".

وعندما سُئلت أم غير أردنية تبلغ من العمر 20 عامًا عن سبب تحملها للعنف لمدة ثلاث سنوات، أجابت: "لدي ابنة تحتاج إلى المال، وأنا بحاجة إلى المال ولا يستطيع والداي تحمل نفقاتنا".

ولم يعارض مقدمو الرعاية الذين تمت مقابلتهم روايات الزوجات الشابات. فقد ذكرت أم غير أردنية أن "كل الزوجات تقريبًا يتعرضن للضرب والإهانة". وأشارت أم غير اردنية إلى أن هذا يرجع إلى عدم وجود فرص عمل للرجال ويركزون بدلاً من ذلك على ما تفعله زوجاتهم (أو لا يفعلونه) - وكيف ينعكس ذلك عليهم كرجال. وأوضحت: "يجلس الزوج في المنزل لمدة 24 ساعة. لماذا هذا وذاك؟ لماذا هذا الشيء هنا وكذا. وكل هذا ينعكس على من؟" وأوضح أحد ميسري مراكز أن الضرب الذي تتحمله الأمهات الصغيرات في السن غالبًا ما ينشأ عن قيامهن بواجبهن في رعاية أطفالهن. وأفاد بأن أماً صغيرة في السن تعرضت للضرب المبرح لأنها طلبت أن تأخذ ابنتها المريضة جداً إلى الطبيب: "لقد ضربها زوجها عندما جاءت إلي، وأخبرتني أن زوجها ضربها وأن رأسها كان متورماً لأنه لم يكن يريدها أن تأخذ بنتها إلى الطبيب".

أين يمكن طلب الدعم والمساعدة في حالة التعرض للعنف

أفادت أغلبية (64%) المراهقين/ات في الدراسة النصفية أنهم يعرفون المكان الذي قد يطلب فيه الناجي من العنف الدعم والمساعدة. وكان المراهقين البالغين (71%) أكثر وعياً بالخدمات مقارنة بالمراهقين (58%). ومن بين أولئك الذين كانوا على دراية بالخدمات، وتوافقاً مع نتائج استطلاع السكان والصحة الأسرية في الأردن 2023 ، لم يستخدم سوى (8%) هذه الخدمات على الإطلاق. وكان الذكور أكثر ميلا بشكل ملحوظ للقيام بذلك من الإناث (12% مقابل 5%).

الشكل 10: التوزيع انسبي للمراهقين والمراهقات وفقا لسنهم وقت الزواج

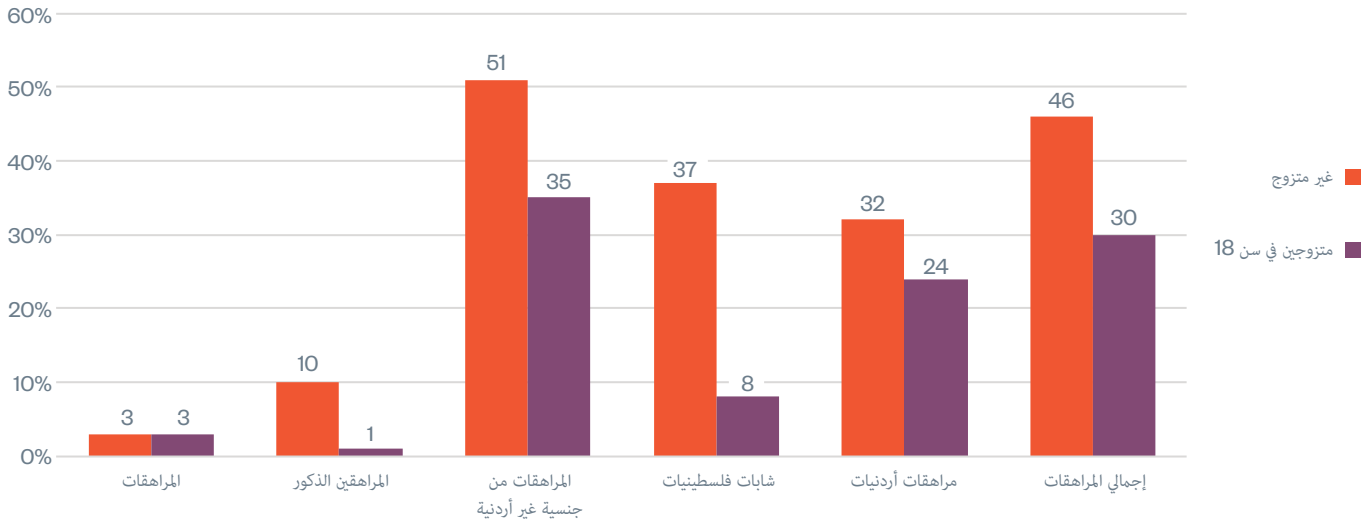

الشكل 11: التوزيع النسبي للمراهقين والمراهقات الذي اتفقوا مع مع العبارة "يجب على المرأة أن تطيع زوجها في كل شيء"

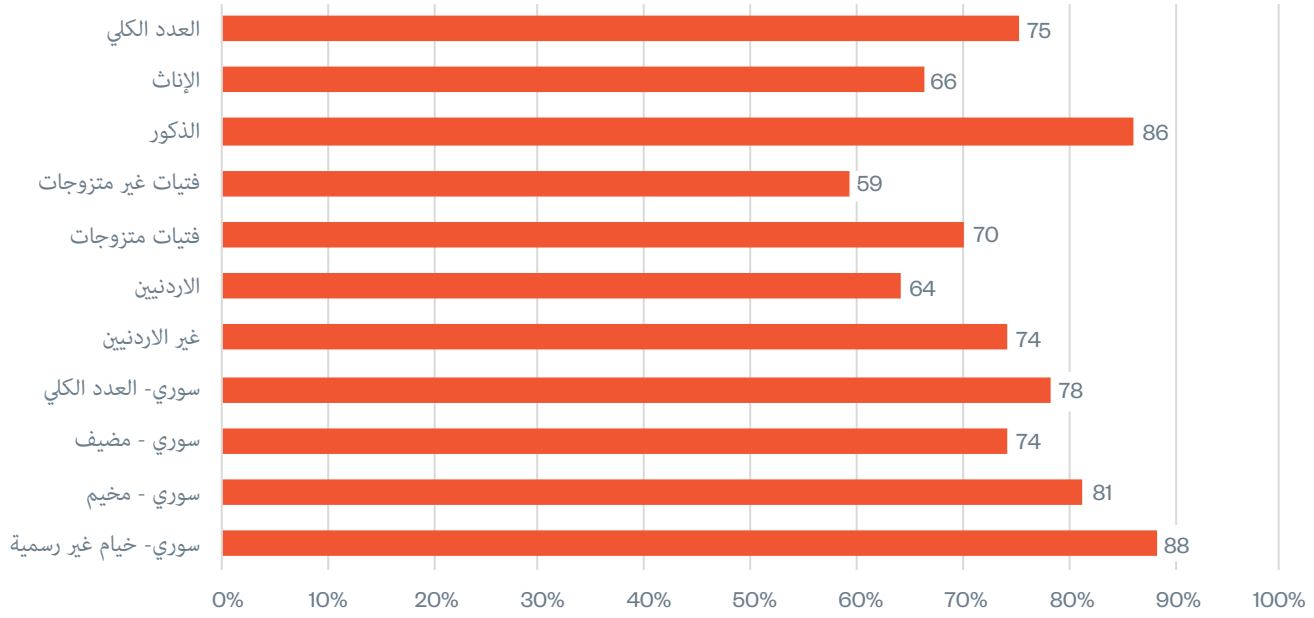

وكانت الاختلافات بين الجنسيات ومكان الاقامة ذات دلالة غير إحصائية.

خلال المقابلات الفردية، أفاد المستجيبون بمجموعة واسعة من الخدمات والبرامج التي تهدف إلى منع ومعالجة أنواع مختلفة من العنف. وتماشياً مع نتائج مسح GAGE، وعلى الرغم من أن الوعي بهذه البرامج والخدمات كان مرتفعاً نسبياً، إلا أن الإقبال - وخاصة خدمات الناجين من العنف - كان محدوداً بشكل عام.

وفيما يتعلق بمساعدة المراهقين البالغين الذين يعانون من العنف في المنزل الأسري، برزت جهود واضحة لمراكز مكاني الممولة من اليونيسف. وأشارت العديد من الأمهات إلى أنهن أخذن دورة تعليمية في تربية الأبناء تهدف إلى الحد من التأديب العنيف. ذكرت أم: "لقد تعلمت أيضًا كيفية التعامل مع نفسي ... وكيفية التعامل مع أطفالي، ليس بالضرب، ولكن بشيء آخر". وأضاف العديد من ميسري مكاني أنه يتم إحالة أيضًا حالات إساءة معاملة الأطفال إلى الخدمات الطبية والخدمات القانونية. وأوضح أحدهم أن العديد من الأخوات اللاتي كن جزءًا من مجموعة الواتس-اب الخاصة بمكاني استخدمن هذه الخدمة لطلب المساعدة في حماية أنفسهن من والدهن.

مع التحفظ من أنه من النادر للغاية أن يتهم المراهقين البالغين والديهم بالعنف، تشير الروايات الأوسع إلى أن العديد من المراهقين/ات يدركون حقهم في السلامة الجسدية (غالبًا بسبب المحاضرات التي أخذوها في مراكز مكاني) وآليات الإبلاغ عن العنف. وذكرت فتاة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 17 عاماً أنها سجلت مقاطع فيديو لإساءة معاملة زوجة أبيها، وأخذتها إلى المركز الأمني؛ وأشارت أم تحمل جنسية غير أردنية إلى أنها في كل مرة توبخ فيها ابنتها المراهقة، تقول لها ابنتها إنها ستشتكي ضدي إلى إدارة حماية الأسرة.

وفيما يتصل بعنف المعلمين، أفاد العديد من المراهقين/ات بأن السياسات الحكومية التي تحظر العقوبة البدنية قد تكون فاعلة. وعندما سُئل شاب يحمل جنسية غير أردنية يبلغ من العمر 18 عاماً شارك في بحث تشاركي عن العنف في المدرسة، أجاب: "الضرب ممنوع في التعليم، ولم يضربنا المعلم". وموافقته شابة تحمل جنسية غير أردنية في نفس العمر: "لا يوجد ضرب في المدارس في الأردن". ومع ذلك، بالنسبة للعديد من المراهقين البالغين الذين يضربهم معلموهم ويعاملونهم بطريقة مهينة، خيارات إنصافهم محدودة. وفي حين كان من الشائع أن يُبلغ الآباء عن ذهابهم إلى مدرسة طفلهم رداً على عنف المعلم، لم يبلغ أي من الوالدين عن نجاحه في حل المشكلة. والواقع أن إحدى الأمهات أشارت إلى أن المعلم المتهم بممارسة العنف توجه إليها بعنف: "ذهبت وأخبرت المدير أنه من حقي أن أتحدث وأشتكي، فجاء المعلم نحوي صارخاً".

وتختلف الجهود الرامية إلى منع العنف بين الأقران وتوفير سبل الإنصاف لهم وفقاً لما إذا كان هذا العنف يشبه التنمر (وهو أكثر شيوعاً) أو يتخذ أشكال أكثر خطورة من العنف بين المراهقين البالغين. وفي المساعدة على معالجة ومكافحة التنمر، تبرز مراكز "مكاني" مرة أخرى. فقد أفاد العديد من المراهقين أنهم تعلموا في المراكز أن التنمر غير مقبول. وافادت فتاة تحمل جنسية غير أردنية تبلغ من العمر 15 عامًا بأنها كانت عنيفة للغاية، قبل أن تتعلم البدائل: "كنت أضرب الأولاد والبنات الأصغر مني سنًا دائمًا... عندما علمت أن

الجدول 4: التوزيع النسبي للمراهقين والمراهقات الذين اتفقوا مع العبارة "من المقبول أن يضرب الرجل زوجته لتعديل سلوكها" (15 سنة فأكثر فقط)

الفئة	نسبة الذين اتفقوا على انه من المقبول أن يضرب الرجل زوجته لتعديل سلوكها
الإناث	9
الذكور	27
الشابات	5
المراهقين والمراهقات (19-17)	19
الاردنيين	9
غير الأردنيين	84
المجموع	153

العنف الجسدي واللفظي غير مناسب ومحظور، تغيرت وتطورت. وأن ذلك غير مسموح به في "مكاني"، وضعت عقلي في رأسي وتوقفت عن القيام بذل"

أما بالنسبة للآليات التي يستخدمها المراهقون والمراهقون الذين يتعرضون للعنف لحماية أنفسهم، فقد شكل كل من أولياء الأمور والمرشدين في المدارس أهم الجهات التي يلجأ إليها المراهقون والمراهقات للدفاع عن أنفسهم حين تعرضهم للتنمر. ذكرت فتاة تبلغ من العمر 17 عامًا، تعرضت للضرب من قبل فتاة أخرى في المدرسة: "أول شيء أفعله هو الاتصال بأمي وأطلب منها أن تأتي إلى المدرسة، ثم أذهب إلى المرشد". وفيما يتعلق بالعنف بين المراهقين الاكبر سنا أفاد المستجيبون أن الشرطة تستجيب بشكل عام. ومع ذلك، اعترف الأولاد والمراهقين الأكبر سنا السوريون بأنهم نادرًا ما يتقدمون بشكوى ما لم يتعرضوا لأذى شديد. وأوضح فتى يبلغ من العمر 17 عامًا، تعرض للتحرش والضرب في الشارع، "أردت تقديم شكوى، لكنني لم أجرؤ".

ورغم أن القليل من المراهقين/ات في الجولات السابقة من البحث ذكروا أنهم تعلموا في مراكز مكاني أن التحرش الجنسي غير مقبول ويجب الإبلاغ عنه، فإن روايات المشاركين حول التحرش الجنسي في الدراسة النصفية كانت تركز بشكل كبير على الشرطة. وأفاد المراهقين الأكبر سنا ومقدمو الرعاية بتكثيف أعمال الشرطة حول مدارس البنات. كما أفادوا أنه عندما تتمكن الفتيات من الإبلاغ عن التحرش الجنسي من قبل الآباء ، فإن بعض الآباء أصبحوا الآن على استعداد للاتصال بالشرطة. وأفاد المستجيبون أن مراكز مكاني والشرطة تشارك في الجهود الرامية إلى معالجة العنف الإلكتروني (ومع الحذر من أن مراقبة العديد من أولياء الأمور للحياة الرقمية للفتيات أمر متطرف بالفعل، أفادت أم غير أردنية أنها تعلمت في دورة تعليمية لأولياء الأمور أنه يجب عليها مراقبة الحياة الرقمية لأطفالها بعناية: "لقد أخبرونا عن الجرائم الإلكترونية ... يجب أن ننتبه". وأضاف أحد العاملين في مكاني أنه إذا تمكنت الفتيات من الإبلاغ عن التهديدات عبر الإنترنت، فإن الشرطة تستجيب. وأفاد أنه عمل مؤخرًا مع فتاة مراهقة لوضع حد للابتزاز.

بدأ في ابتزازها بهذه الصور، قائلاً لها... إذا لم ترافقه، فسوف ينشر صورها... تم إحالة القضية إلى قسم الجرائم الإلكترونية في الشرطة وتم حلها بسرية تامة. كان الرجل في مشكلة، وتم حذف جميع الصور من هاتفه المحمول.

أفاد المستجيبون أن الجهود المبذولة لمنع زواج من هم دون سن 18 سنة واسعة النطاق. تعمل مراكز مكاني مع الفتيات وأولياء الأمور، وتعلمهم عن النواحي القانونية وأيضًا عيوب زواج الأطفال. ذكرت فتاة تبلغ من العمر 15 عامًا، "لقد شرح لنا المعلم دائمًا عن العنف وعن الزواج قبل سن 18 عامًا ... يُعتبر الشخص الذي يقل عمره عن 18 عامًا طفلاً". تهدف سياسات الأمم المتحدة الأخيرة أيضًا إلى الوقاية من زواج الأطفال. أفاد العديد من المشاركين والمشاركات في المقابلات الفردية أنه اي موظف في المفوضية أو اليونيسيف يزوج ابنته قبل سن 18 عامًا، فلا يفقد هذا الموظف عمله فحسب، بل قد يخسر أيضًا - في تجمع المخيمات الرسمية - الكرفان الذي توفره المفوضية لعائلته/او عائلتها. لقد أصبحت خدمات العدالة الأردنية أكثر فاعلية، وعلى الرغم من كونه من غير المعتاد أن تلجأ الفتيات إلى إدارة حماية الأسرة لمنع زواج الأطفال، لأن الفتيات لا يرغبن في تعريض أباءهن للخطر، فقد أفادت العديد من الفتيات الصغيرات في السن بأن القوة الكاملة للقانون قد استُخدمت على أسرهن الأصلية والزوجية عندما أنجبن طفلاً قبل بلوغ السن القانونية للزواج. وذكرت فتاة تبلغ من العمر 17 عامًا، أنجبت في سن الخامسة عشرة، أن مولودها الجديد وُضع في الرعاية، وسُجن زوجها، وغُرِّم والداها وحماتها: "يقولون إنني علمت نصف العشيرة درسًا بقصتي ... لقد منعوا الفتيات من الزواج في سن مبكرة".

وفي حالة العنف الواقع على الزوجة من قبل الزوج ، تشير النتائج المترتبة على المقابلات الفردية ومجموعة النقاش المركزة إلى أن معظم الناجيات يعرفن أين قد يحصلن على المساعدة، لكنهن يواجهن حواجز كبيرة للقيام بذلك. وبسبب المعايير الاجتماعية التي تملي عدم مناقشة العنف الواقع على الزوجة من قبل الزوج خارج المنزل، فإن العائق الأول الذي يواجه العديد من الزوجات الشابات هو الإفصاح عن تعرضهن لعنف الزوج. إن الإفصاح عن المعلومات

الشكل 12: التوزيع النسبي للمراهقين والمراهقات الذين اتفقوا مع العبارة "استخدام الرجل للعنف ضد زوجته أمر خاص ولا ينبغي مناقشته خارج المنزل" (15 سنة فأكثر فقط)

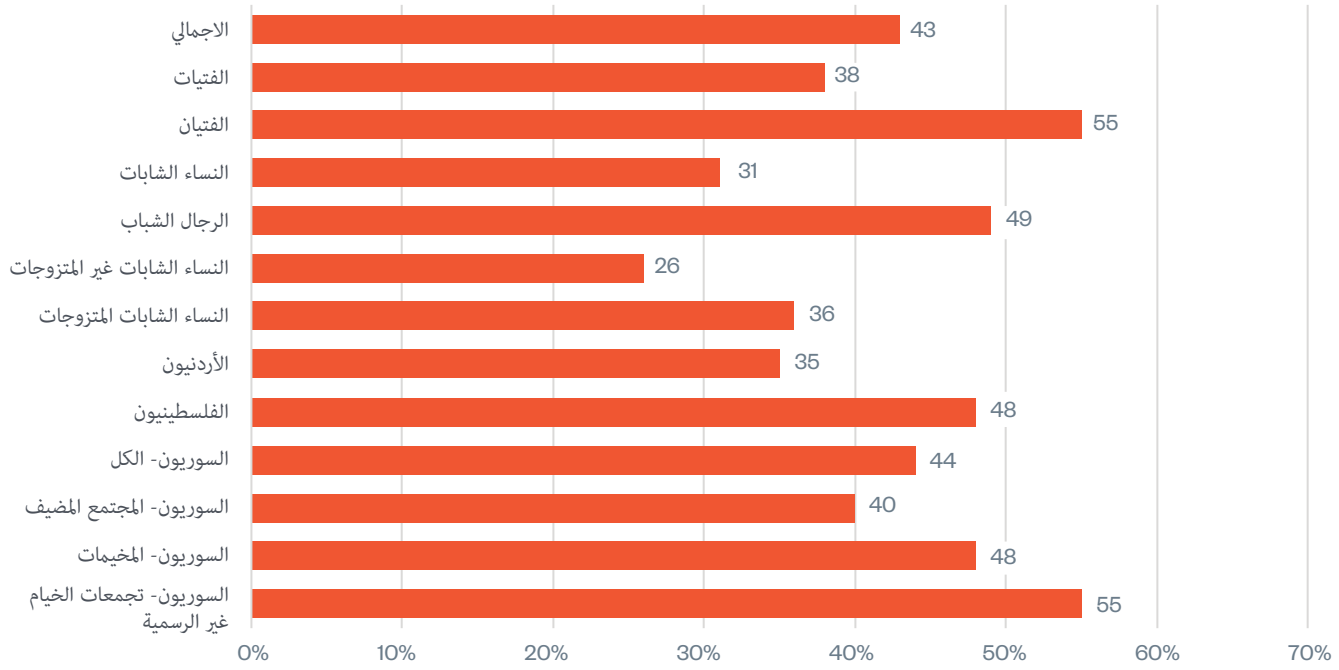

فتاة سورية تبلغ من العمر 15 عامًا © نتالي بيترامز /GAGE 2024

يصبح أكثر تعقيداً بسبب حقيقة مفادها أن المصدر الرئيسي لدعم الزوجات الشابات الآباء والأمهات غالباً ما يكون أقل اهتماماً بسلامة ابنتهم من اهتمامهم بسمعة الأسرة. وقد أوضحت أم أن منع النميمة (الشائعات) أمر حيوي: "ليس لها الحق في الشكوى. فليضربها. لا مشكلة. الشيء المهم هو ألا يتحدث الناس عنك!" وأضافت شابة تبلغ من العمر 22 عاماً أنه حتى عندما تشهد الأسر العنف، فإنها تتردد في التدخل. وذكرت أن إخوتها كانوا هناك عندما دفعها زوجها إلى الحائط وضربها، لكنهم رفضوا التدخل لأنهم "اعتقدوا أنها مسألة خاصة بيننا ويعتقدون أن لزوجي الحق في أن يفعل ما يريد' . وأشار صبي يحمل جنسية غير اردنية يبلغ من العمر 14 عامًا إلى أن والده وافق أخيرًا على حماية أخته الكبرى، لكنه تراجع بعد ذلك - وأجبرها على العودة إلى منزل الزوجية - عندما زار زوج أخته عائلة أهلها مع أناس كبار في السن (وجهاء)، ' قال له والدي أنك تستمر في ضربها وسنساعدها على الطلاق منك ... ولكن بعد ذلك أحضروا وجهاء لوالدي وأعادها".

وأوضحت أم تحمل جنسية غير أردنية مطلقة تبلغ من العمر 21 عامًا أنها استغرقت شهورًا لاستعادة حضانة أطفالها بعد أن هرب زوجها المسيء معهم: 'كانوا يقولون: إنه والدهم وأخذهم، وليس لديك ورقة طلاق أو ورقة تثبت أن هؤلاء الأطفال تحت حضانتك'. اتفق المستجيبون على أن هذه الخدمات فعالة. وذكرت أم أنهت ابنتها للتو زواجًا عنيفًا، أن "إدارة حماية الأسرة أصبحت أفضل بكثير من الأوقات السابقة ... الآن هناك قانون لحماية المرأة ... قسم حماية الأسرة طلقتها منه ... لقد فعلوا ذلك بأنفسهم وتم اعتقاله ايضا". وأضافت أم تبلغ من العمر 21 عامًا أن إدارة حماية الأسرة لم تحل مشكلتها قصيرة المدى بل تابعت حالتها لاحقا والمتمثلة بـ (تحريض حماتها على الفتنة بين الزوجين) بل "وعدت أيضًا بمتابعة حالتها لمعرفة ما إذا كان هناك شيء جديد حدث معي أم لا".

الاستنتاجات والتوصيات

نتائج الدراسة النصفية لبرنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي تأكد أن المراهقين/ات الذين يعيشون في الأردن لديهم قدر غير متكافئ للغاية من الوصول إلى السلامة الجسدية والتحرر من العنف القائم على العمر والجنس، مع وجود تفاوتات كبيرة غالبًا بين المراهقين الأصغر والأكبر سنا، وبين الإناث والذكور، وبين الجنسيات المختلفة، وبين السورين أنفسهم حسب الذين مواقع سكن مختلفة، ووفقًا لحالة الإعاقة لدى المراهقين والمراهقات. وفيما يتعلق بالعنف على أيدي مقدمي الرعاية، ومع التحذير من أن السوريين (وخاصة أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين الرسمية) يميلون إلى عدم الإبلاغ إلى المؤسسات والجهات المختصة لحماية مجتمعهم، يظل العنف شائعًا - وخاصة بين المراهقين وذوي الإعاقة - بسبب الاعتقاد السائد لدى مقدمي الرعاية بأن العقوبة البدنية ضرورية لتربية الأطفال. وفيما يتعلق بالعنف على أيدي المعلمين، فإن المراهقين (وخاصة الفتيان ممن يسكنون في مخيم غزة في محافظة جرش) معرضون لخطر أكبر بكثير من المراهقات. ويرجع هذا جزئيًا إلى أن الفتيات يتم تربيتهن اجتماعيًا على الامتثال للمعايير السلوكية المقبولة في المجتمع، ونادرًا ما يتسبن في مشاكل في الفصل الدراسي؛ ولكن هذا يرجع جزئيًا أيضًا إلى أن المراهقين الذكور يتلقون تعليمهم من معلمين ذكور. ، ممن قد يتقاضون أجورًا زهيدة و مما ينعكس بعض الشيء على أسلوبهم في التعامل مع طلابهم.

كما أن المراهقين والمراهقات وخاصة أولئك الذين يسكنون مجتمعات اللاجئين والمجموعات والجنسيات الأخرى التي تسكن في مواقع مختلفة في الأردن معرضون لخطر أكبر من العنف من قبل الأقران مقارنة بالفتيات والشابات، بسبب القيود الأكبر المفروضة على تنقل الإناث وبسبب المعايير الاجتماعية التي تضع العنف كسمة ذكورية أساسية. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن خطر تعرض الزوجة لعنف الزوج يتراجع بمرور الوقت، ومع تجاوز الفتيات للتنمر في ساحات المدارس، فإن شدة وخطورة العنف الذي يتعرض له المراهقين الاكبر سنا ويرتكبونه تزداد، بما يتماشى مع إحباطهم من قلة وجود فرص العمل وامكانيه حصولهم على المخدرات. وبسبب المعايير المبنية على النوع الاجتماعي والأعراف السلبية المحافظة ، فإن الفتيات والشابات معرضات لخطر كبير من العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، و ليس فقط التحرش الجنسي (الذي يرتكبه نفس المراهقين الأكبر سنا الذين يتشاجرون مع بعضهم البعض في المجتمع) ولكن أيضًا زواج من هم دون سن 18 سن.، ورغم أن الفتيات السوريات معرضات بشكل خاص لخطر الزواج المبكر، بسبب المخاوف حول سمعتهن وكيف ينعكس ذلك على شرف الأسرة، فإن المراهقات من جميع الجنسيات معرضات للخطر بمجرد زواجهن، بسبب الاعتقاد السائد بأن الأزواج لديهم سلطة على زوجاتهم وأن العنف الواقع من الزوج على الزوجة مسألة خاصة. وأكد المشاركون في دراسات برنامج النوع الاجتماعي: دليل عالمي. GAGE في الفترة ما بين 2019-2023 أن مراكز "مكاني" التابعة لليونيسف تعمل بشكل فعال على الحد من جميع أنواع العنف ضد المراهقين والمراهقات - من خلال تعليم الآباء استراتيجيات الانضباط غير العنيفة، وزيادة وعي الفتيان والمراهقين والمراهقات بحقوقهم وكيفية الإبلاغ عن العنف، وتشجيع الفتيان والمراهقين على تجنب العنف.

واستنادًا إلى بحثنا، نقترح الإجراءات السياسية والبرامجية الرئيسية التالية لتسريع التقدم في التخفيف أو الحد من أشكال العنف المختلفة الموضحة في هذا التقرير:

معالجة العنف في المنزل:

- توسيع نطاق دورات تعليم لأولياء الأمور (بما في ذلك في مراكز مكاني) التي تدرس استراتيجيات التربية البديلة وتتناول الدورات العنف بين الإخوة ومن كلا الجنسين، وخاصة عنف الإخوة الأكبر سناً تجاه أخواتهم الأصغر سناً. لتحسين التواصل مع الآباء، من الممكن ايجاد شراكة بين مراكز مكاني مع المؤسسات الدينية لاستهداف الاباء في المساجد .
- تزويد أولياء الأمور ببرامج تخفيف التوتر التي تتضمن الاهتمام بالتربية الوالدية للمراهقين والمراهقات وكيف تؤثر هذه الاختلافات على مستويات التوتر لدى الآباء وردود أفعالهم تجاه التوتر. استهداف آباء المراهقين/ات ذوي الإعاقة بشكل استباقي، نظراً لمستويات التوتر العالية لديهم في كثير من الأحيان.
- رفع وعي المراهقين/ات بحقوقهم وكيفية الإبلاغ عن أشكال مختلفة من العنف، من خلال مراكز مكاني وغيرها من البرامج المجتمعية وكذلك في المدارس.
- تدريب المعلمين/ات والمرشدين في المدارس ومقدمي الرعاية الصحية على كيفية التعرف على علامات إساءة معاملة الأطفال، ومتى وكيف يجب عليهم الاستعانة بخدمات الحماية. و ذلك تماشياً مع التشريعات النافذة مثل قانون الحماية من العنف الاسري الذي يلزم مقدمي خدمات التعليم والصحة بالإبلاغ عن حالات إساءة معاملة الأطفال المشتبه بها،
- تحسين الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية للحد من مستويات التوتر في الأسرة، واستهداف المراهقين/ات ذوي الإعاقة بشكل استباقي وتحديد مستويات الاستفادة لتشمل التكاليف الإضافية المرتبطة بالإعاقة حسب الضرورة.
- استخدام وسائل الإعلام والتواصل المختلفة لتشجيع المراهقين واوالمراهقين الذين يتعرضون للعنف في المنزل على طلب المساعدة.
- إنشاء خطوط ساخنة يمكن الوصول إليها بشكل يحافظ على السرية عبر الهاتف والإنترنت، حتى يتمكن أولئك الذين يتعرضون للعنف من الوصول إلى الدعم والمعلومات في الأوقات والأماكن التي تناسبهم بشكل أفضل. والتأكد من أن المستجيبين لديهم تدريب على مخاطر السلامة الجسمية الخاصة بالإعاقة.

معالجة العنف الممارس من قبل مقدمي الخدمات التعليمية:

- توفير تدريب منتظم للمعلمين/ات حول كيفية التحكم في الفصول الدراسية باستخدام استراتيجيات الانضباط غير العنيفة. والتأكد من أن هذا التدريب يتضمن مكونًا حول الإدماج والتكامل وعدم التمييز تجاه المراهقين/ات ذوي الإعاقة.
- تطوير ومراقبة أنظمة المساءلة التي تسمح للطلاب وأولياء الأمور بشكل يحافظ على السرية بالإبلاغ عن المعلمين العنيفين، ومديري المدارس الذين يفشلون في التصرف بناءً على مثل هذه التقارير.

معالجة العنف بين الأقران:

- الاستمرار في وتوسيع نطاق البرامج للمراهقين/ات - في مراكز مكاني وغيرها من الأماكن المجتمعية - بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي بين الأعراق

والجنسيات وكذلك الحد من وصمة العار المرتبطة بالإعاقة. يجب أن تعالج البرامج بشكل استباقي جميع أشكال العنف في المجتمع وتضمن أن يعرف المراهقين/ات كيفية تجنب العنف والحد منه والإبلاغ عنه.

- تطوير وتوسيع نطاق البرامج للفتيان والمراهقين، ربما باستخدام مرشدين وموجهين من الأقران، بهدف دعم تبني مفاهيم وممارسات الذكورة غير العنيفة. مع ربط ذلك بزيادة الوصول إلى المساحات والفرص الترفيهية، بما في ذلك التي يمكن استخدامها في المساء (مثل ملاعب كرة القدم المضاءة).
- تزويد أولياء الأمور بدورات تعليمية حول تربية الأبناء ، وكذلك كيفية دعم الأطفال ليصبحوا مقاومين للتنمر.
- تزويد المعلمين بالتدريب حول كيفية منع ومعالجة التنمر في المدرسة.
- التعاون مع المؤسسات الأمنية ، وتنفيذ البرامج الهادفة إل توطيد وتعزيز العلاقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأمنية.
- استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية وحملات وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع الإبلاغ عن العنف، وخاصة في مجتمعات اللجوء (على سبيل المثال، السوريين الذين يعيشون في تجمعات الخيام غير رسمية).

معالجة التحرش الجنسي:

- أكدت النتائج على مواجهة المراهقات ضمن عينة الدراسة للتحرش من قبل المراهقين خلال الذهاب من وإلى المدرسة، وعليه توصي الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى الحد من مواجهة المراهقات ومن كافة الفئات العمرية لهذه التحديات لتمكينهن من الوصول إلى المدرسة دون الشعور بالخوف.مثل تعزيز المراقبة حول المدارس.
- تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية مواجهة التحرش باستخدام ا للحيلولة دون تعرض المراهقات للآثار السلبية المترتبة على التحرش.
- تعزيز المفاهيم الإيجابية لدى المراهقين الذكور وتوعيتهم بالمخاطر المترتبة على التحرش.
- معالجة مشكلة زواج من هم دون سن 18 سنة:
- استخدام كافة التدابير اللازمة للحد من تسرب الفتيات من المدارس ، بما في ذلك عقد جلسات توعية للفتيات وأولياء أمورهن، وزيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي (وتطبيق قانون التعليم الإلزامي)، ودعم الدروس الخصوصية، وبدلات النقل، والتحويلات النقدية.والتشدد في تطبيق الفقرة ب من المادة 15 من قانون حقوق الطفل "يلتزم والدا الطفل أو الشخص الموكل برعايته بإلحاقه بالتعليم الإلزامي وفقاً للتشريعات ذات العلاقة".
- توفير برامج تمكين تركز على الفتيات، وتعلمهن حقوقهن، وترفع من تطلعاتهن، وتعزز أصواتهن وقدرتهن على ابداء الرأي، وتشجعهن على الإبلاغ وطلب المساعدة (عندما يحتجن ذلك).
- مواصلة الجهود مع الفتيات المراهقات وأولياء أمورهن وأولياء أمور المراهقين والفتيان في مراكز ومدارس "مكاني" ومن خلال المنظمات غير الحكومية الأخرى والمؤسسات الدينية لرفع مستوى الوعي بمخاطر الزواج المبكر ومزايا زواج البالغين.

معالجة عنف الزوجين:

- توفير برامج (ربما في المؤسسات الدينية) للمقبلين على الزواج والمتزوجين حديثًا تهدف إلى تعليم مهارات الاتصال،والمسؤوليات الزوجية إماكن آليات طلب المساعدة عند الحاجة.
- تعميم الدورات التدريبة للمقبلين على الزواج ، وتطوير وتوسيع نطاق البرامج للزوجات الشابات، وتسهيل عملية وصولهن إلى هذه الدورات التدريبية.
- تطوير وتوسيع نطاق البرامج للأزواج وخاصة المتزوجين حديثا بهدف تعزيز الذكورة الإيجابية ؛ ويمكن جعل هذا أكثر قبولًا من خلال التركيز على مواضيع مثل الأبوة.
- ضمان توعية الآباء (من خلال دورات تعليم الأبوة وحملات وسائل الإعلام والوسائط الاجتماعية) حول دورهم في حماية بناتهم، ومساندتهن في حياتهن ما بعد الزوج.
- إنشاء خطوط ساخنة يمكن الوصول إليها بشكل يحافظ على السرية عبر الهاتف والإنترنت، حتى يتمكن أولئك الذين يعانون من العنف من الوصول إلى الدعم والمعلومات في الأوقات والأماكن التي تناسبهم بشكل أفضل. زيادة الوعي بهذه الخدمات في العيادات الصحية ومراكز التعليم الديني وغيرها من الأماكن التي تزورها النساء بشكل متكرر.
- توسيع نطاق الخدمات الطبية والقانونية والنفسية الاجتماعية للناجين من العنف، والعمل على الحد من الوصمة والعار المتعلقة بالطلاق.
- استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية وحملات وسائل التواصل الاجتماعي للحد من العنف الواقع بين الزوجين.

المراجع

بيرد، س.، أوكلي، إ.، مالاشوسكا، أ.، جونز، ن.، لوكنبيل، س. وألهيويدي، س. (2023) مسح الأردن المتوسط (الجولة 2): نموذج المستجيب الأساسي. لندن: النوع الاجتماعي والمراهقة: الأدلة العالمية

دائرة الإحصاءات العامة)الأردن(و ICF (2024) مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن 2023-18. عمان، الأردن، وروكفيل، ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية: دائرة الإحصاءات العامة وآي سي إف (https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR388/FR388.pdf)

المجلس الأعلى للسكان (2020) أوضاع حياة اللاجئين السوريين قبل وبعد جائحة كوفيد19-. عمان: المجلس الأعلى للسكان. (https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/UWS%20-UNDERSTANDING%20AND%20REDUCING%20THE%20HEIGHTENED%20IMPACT%20OF%20GENDER-final-%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82%20-%20pdf.%D8%B1%D8%B2%D8 %A7%D9%86)

المجلس الأعلى للسكان، الجامعة الأردنية، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ومدرسة الصحة العامة بجامعة هارفارد (2022) دفع الزخم لإنهاء زواج الأطفال في الأردن: الأدلة على الأثر الاجتماعي. عمان: المجلس الأعلى للسكان. (https://www.hpc.org.jo/sites/default/files/preliminary_results_dissemination_2022-final.pdf-7-12-report_wotro_ii_10_october_2022)

جونز، ن.، بيرد، س.، بريسلر-مارشال، إ.، مالاشوسكا، أ.، كيلبورن، ك.، أبو حماد، ب. وأبو حماد، ب. (2019a) رفاهية المراهقين في الأردن: استكشاف القدرات والسياقات والاستراتيجيات المتغيرة. تقرير تركيبي حول نتائج الأساس لجمعية النوع الاجتماعي والمراهقة في الأردن. لندن: النوع الاجتماعي والمراهقة: الأدلة العالمية (www.gage.odi.org/wp-content/uploads/2019/10/Adolescent-Well-Being-In-Jordan-Exploring-Gendered-Capabilities-Contexts-And-Change-Strategies.pdf)

كبير، ن. (2003) جعل الحقوق تعمل لصالح الفقراء: نجيرا كوري وبناء ‹القدرات الجماعية› في ريف بنغلاديش. ورقة عمل 200. برايتون: معهد دراسات التنمية.

نوسباوم، م. (2011) خلق القدرات: نهج التنمية البشرية. هارفارد: مطبعة جامعة هارفارد، مطبعة بلكناب.

باوسون، ر. وتيلي، ن. (1997) التقييم الواقعي. لندن: ساج.

بريسلر-مارشال، إ.، جونز، ن.، ألهيويدي، س.، يوسف، س.، أبو حماد، ب.، بني عودة، ك.، بيرد، س.، أوكلي، إ.، جوجليلمي، س. ومالاشوسكا، أ. (2020) من خلال أعينهم: استكشاف العوامل المعقدة التي تؤدي إلى زواج الأطفال في سياقات إنسانية. لندن: النوع الاجتماعي والمراهقة: الأدلة العالمية (www.gage.odi.org/publication/through-their-eyes-exploring-the-complex-drivers-of-child-marriage-in-humanitarian-contexts/).

بريسلر-مارشال، إ.، أوكلي، إ.، أبو حماد، ش.، دياب، ر.، جونز، ن.، أبو حماد، ب.، ألهيويدي، س.، ياديت، و.، سيجر، ج. وبيرد، س. (2022) ‹تجارب الفتيات والفتيان المراهقين مع العنف: أدلة من جمعية النوع الاجتماعي والمراهقة: الأدلة العالمية (GAGE)›. لندن: النوع الاجتماعي والمراهقة: الأدلة العالمية (www.gage.odi.org/publication/adolescent-girls-and-boys-experiences-of-violence-evidence-from-gender-and-adolescence-global-evidence-gage/).

بريسلر-مارشال، إ.، أوكلي، إ.، جونز، ن.، ألهيويدي، س.، ميتو، ك.، ياديت، و.، يوسف، س.، جوجليلمي، س.، بيرد، س. ومالاشوسكا، أ. (2023a) ‹يجب أن يكون هناك بعض الحرية في حياتنا›: استكشاف تجارب الفتيات المراهقات مع زواج الأطفال. لندن: النوع الاجتماعي والمراهقة: الأدلة العالمية (www.gage.odi.org/publication/there-should-be-some-freedom-in-our-lives-exploring-adolescent-girls-experiences-of-child-marriage/).

بريسلر-مارشال، إ.، أوكلي، إ.، جونز، ن.، بيرد، س.، ألهيويدي، س. ومالاشوسكا، أ. (2023b) ‹كيف تشكل القواعد الجنسانية مسارات المراهقين في الأردن بعد الجائحة؟› لندن: النوع الاجتماعي والمراهقة: الأدلة العالمية (www.gage.odi.org/publication/how-do-gender-norms-shape-adolescent-trajectories-in-post-pandemic-jordan/).

ساكس، ج.د.، لافورتون، ج.، فولر، ج. ودروم، إ. (2023) تنفيذ حافز أهداف التنمية المستدامة. تقرير التنمية المستدامة 2023. دبلن: مطبعة جامعة دبلن.

سين، أ.ك. (1985) السلع والقدرات. أمستردام: نورث-هولاند.

سين، أ.ك. (2004) ‹القدرات، القوائم، والعقل العام: استمرار المحادثة› الاقتصاد النسوي 10(3): 77-80.

الأمم المتحدة (2024) ‹تحويل عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة›. موقع الأمم المتحدة (https://sdgs.un.org/2030agenda).

اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2021) الدراسة الوطنية عن العنف ضد الأطفال في الأردن. عمان، الأردن: اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (www.unicef.org/jordan/reports/national-study-violence-against-children-jordan).

عن GAGE

برنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي (GAGE) هو برنامج بحثي طولي مدته سنوات يقدم أدلة حول ما يصلح لتغيير حياة الفتيات المراهقات في جنوب العالم. لمزيد من المعلومات قم بزيارة www.gage.odi.org.uk.

اخلاء المسؤولية

هذه الوثيقة هي أحد مخرجات برنامج النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي (GAGE) الذي تموله المعونة البريطانية من حكومة المملكة المتحدة. ومع ذلك، فإن الآراء الواردة والمعلومات الواردة فيها لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة ولا تحظى بتأييد حكومة المملكة المتحدة، التي لا تتحمل أي مسؤولية عن مثل هذه الآراء أو المعلومات أو أي اعتماد عليها.

حقوق النشر

يتم تشجيع القراء على اقتباس وإعادة إنتاج المواد من هذا التقرير لمنشوراتهم غير التجارية (يجب موافقة مكتب برنامج GAGE على أي استخدام تجاري أولاً عن طريق الاتصال بـ gage@odi.org.uk بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر، تطلب GAGE الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. عند الإشارة إلى أحد منشورات GAGE، يرجى إدراج الناشر باسم "النوع الاجتماعي والمراهقة: دليل عالمي". للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء الارتباط بالمصدر الأصلي على موقع GAGE الإلكتروني، www.gage.odi.org

© GAGE 2024. تم ترخيص هذا العمل بموجب ترخيص Creative Commons Attribution – NonCommercial-ShareAlike 4.0 International License (CC BY-NC-SA 4.0).

الغلاف الأمامي: فتاة أردنية تبلغ من العمر ١٤ عامًا من بني مرة، الأردن © مارسيل صالح / GAGE ٢٠٢٤

ISBN: 978-1-915783-47-9

معهد التنمية الخارجية 203 طريق بلاكفرايرز
لندن SE1 8NJ المملكة المتحدة
البريد الإلكتروني: gage@odi.org.uk
الموقع الإلكتروني: www.gage.odi.org

ukaid
from the British people